الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــــــــوع

دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:
الـــيزيد معنـــان
طارق بن محياوي

الأستاذ المشرف:
جوامع إسماعين

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	غقال الياس	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	جوامع إسماعين	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	كرامة مروة	أستاذ مساعد –أ-	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

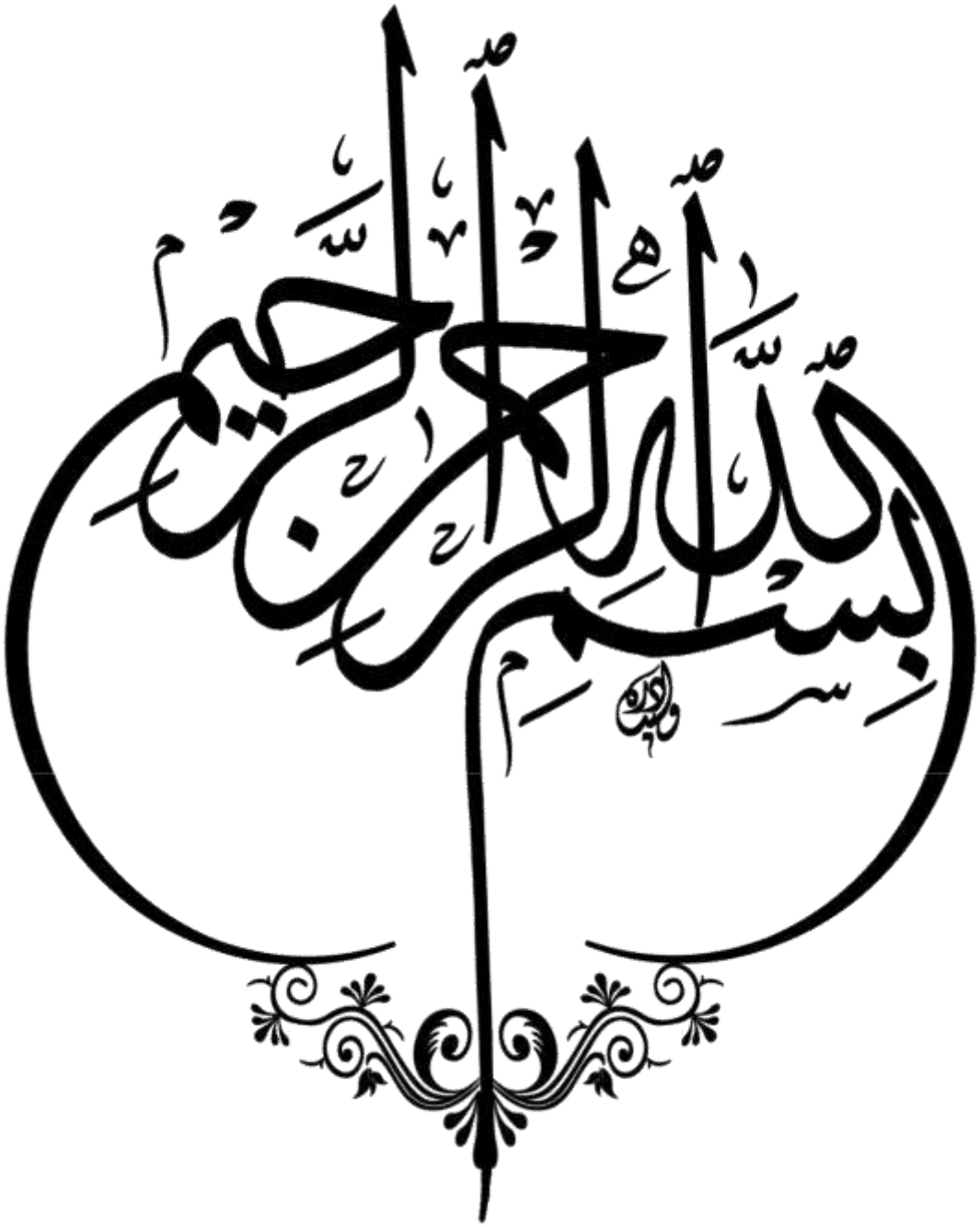
بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع وثمرة تعبي:

إلى رمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء عند البلاء إلى من قال فيها الرسول صلى الله عليه وسلم "الجنة تحت أقدام الأمهات" إلى أمي الحبيبة

إلى ركيزة عمري ومنبع ثقتي وإرادتي إلى من علمني معنى الحياة أبي العزيز صاحب الفضل في وصولي إلى هذا المستوى فجزاه الله الجزاء الأوفر وأطال الله في عمره.

إلى اختي الغالية وأصدقائي واحبائي

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

طارق

الإهداء

بسم الذي خلق الإنسان من علق بسم الذي علم بالقلم

علم الإنسان ما لم يعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما عز وجل:

﴿و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغير ﴾

أمي الغالية أطال الله في عمرها وأمدها بتاج الصحة والعافية

أبي العزيز رحمك الله وأسكنك الفردوس الأعلى

عائلتي الكريمة زوجتي وأبنائي إخوتي وأخواتي وبنيهم وإلى جميع الأهل والأقارب

والأصدقاء

تحية خاصة إلى زملاء الدراسة ماستر اقتصاد دولي كما أهدي هذا

العمل إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية خاصة الأستاذ الدكتور:

جوامع إسماعين وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز

هذا العمل.

اليزيد

شكر و عرفـان

الحمد لله حمدا كثيرا على نعمته علينا ظاهرة وباطنه ونشكره على توفيقه إيانا في إتمام هذا العمل المتواضع.

ولقد حثنا الله عز وجل على الشكر إذ قال: "واشكروني ولا تكفرون" واقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال: "الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها".

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " **جوامع اسماعين**" على نصائحه القيمة وتوجيهاته الحكيمة وإرشاداته طوال الوقت التي أنار لنا كل دروب هذا البحث

نشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة هذا البحث لتقويمه بملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

إلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم جزاهم الله خيرا.

ملخص

يهدف هذا البحث الى قياس دور التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2020 وذلك باستخدام أسلوب تحليل بناءا على المؤشرات بإضافة إلى دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL لاختبار وجود تكامل المشترك بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي حيث انطلقنا من التساؤل الرئيسي: **ما هو دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟** حيث تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول: حيث تعرضنا **للفصل الأول** عموميات حول التجارة الخارجية **والفصل الثاني:** مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية **والفصل الثالث:** دراسة قياسية لحالة الجزائر

وقد جاءت أهم النتائج الدراسة كما يلي:

- توجد في الواقع عدة عوامل من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني.
- التجارة الخارجية لها عدة أثار على العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، الدخل القومي، توزيع الدخل.
- تساهم التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية وخلق قيم مضافة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، التنمية الاقتصادية

Abstract

The aim of this research is to measure the role of foreign trade represented in exports and imports on the economic growth of Algeria over the period 2000 to 2020, using an indicator-based analysis and a standard study using the ARDL model to test the interrelationship between foreign trade and economic growth where we started From the main question: What is the role of foreign trade in achieving economic growth in Algeria during the period 2000-2020? The research has been divided into three chapters: Chapter I is a general overview of foreign trade, chapter II : Basic concepts of economic growth and its relationship to foreign trade, and chapter III : A case-of-Algeria Standard Study

The main findings of the study are as follows:

- In fact, there are several factors that distinguish international economic relations from economic relations within the national economy.
- Foreign trade has several effects on many economic variables and indicators, such as economic growth, national income, and income distribution.
- Foreign trade contributes to higher rates of economic growth by diversifying industrial activities and creating added values.

Keywords: Economic growth, foreign trade, economic development

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر والعرفان	
ملخص	
فهرس الموضوعات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الاشكال	IV
فهرس الملاحق	IV
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: عموميات حول التجارة الخارجية	6
تمهيد	6
المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية	7
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها	7
المطلب الثاني: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية	8
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية	10
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	12
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية	12
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية	21
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية	23
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية	26
المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية	26
المطلب الثاني: أهداف السياسة التجارية	26
المطلب الثالث: أنواع وأدوات سياسات التجارة الخارجية	27
الفرع الأول: أنواع سياسات التجارة الخارجية	27
الفرع الثاني: أدوات السياسة التجارية	29
خلاصة الفصل	33

فهرس

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية	35
تمهيد	35
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	36
المطلب الأول: تعريف واهمية النمو الاقتصادي	36
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	36
الفرع الثاني: أهمية النمو الاقتصادي	37
الفرع الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالتجارة الخارجية	37
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وطرق قياسه	40
الفرع الأول: خصائص النمو الاقتصادي	40
الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	43
المطلب الثالث: عناصر وأنواع النمو الاقتصادي	45
الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي	45
الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي	46
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	47
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	47
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	47
المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	51
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث: دراسة قياسية لحالة الجزائر	54
تمهيد	54
المبحث الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر	55
المطلب الأول: احتكار الدولة للتجارة الخارجية	55
المطلب الثاني: إحلال الاحتكار للتجارة الخارجية	58
المطلب الثالث: تطور الصادرات والواردات ومعدلات نمو في الجزائر	59
المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر بواسطة نموذج ARDL	65
المطلب الأول: المفهوم العام للطريقة الإحصائية المعتمدة	65
المطلب الثاني: تقدير أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر	69

فهرس

خلاصة الفصل	73
خاتمة	78
قائمة المصادر والمراجع	82
قائمة الملاحق	87

فهرس الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
1-2	يمثل الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	48
2-3	**تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2000-2020**	57
3-3	تطور معدلات النمو داخل وخارج قطاع المحروقات ومعدل النمو السكاني.	59
4-3	**تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي**	60
5-3	**اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)**	67
6-3	**نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)**	68
7-3	**نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء**	70
8-3	**نتائج اختبار ثبات التباين**	71

فهرس الاشكال

رقم	العنوان	الصفحة
02-01	تطور الناتج المحلي الاجمالي	38
02-02	تطور الصادرات	39
02-03	تطور الواردات	40
03-04	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	67
03-05	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	69
03-06	التوزيع الطبيعي للبواقي	69
03-07	نتائج اختبار استقراريه النموذج	71

فهرس الملاحق

رقم	العنوان	الصفحة
1	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	84
2	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	85

مقدمة

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا وفعالا في اقتصاديات الدول المتقدمة، فهي تشكل جزءا هاما في دخول القومية، نظرا لما تتميز به تلك الاقتصاديات من فائض انتاجي كبير. هي في حاجة ماسة لتصريفه في الأسواق الخارجية، كما أنها بحاجة إلى التجارة الخارجية، حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من الموارد الاقتصادية من الدول الأخرى، من أجل ضمان الاستمرار في العملية الإنتاجية والمحافظة على معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الدول النامية بحاجة ماسة إلى التجارة الخارجية، حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة لازمة لتحقيق برامجها التنموية والاجتماعية، إضافة إلى حاجتها الماسة والتي أخذت تتزايد في الفترة الأخيرة لكثير من السلع الضرورية وخاصة الغذائية التي أصبحت عاجزة عن سد حاجة أسواقها المحلية منها وبدأت تعتمد في الحصول عليها من الأسواق العالمية، كما نلاحظ أيضا العديد من الدول تعتمد على ما تصدره من مواد خام إلى الأسواق الخارجية.

ويؤكد كل الباحثين أن التجارة الخارجية تعد أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي. تخلق التجارة الخارجية قيمة مضافة لبلد ما عن طريق إدخال سلع وخدمات جديدة يمكن بيعها محليًا أو تصديرها إلى بلدان أخرى. كما أنه يوفر التدفق النقدي الأساسي للبلد، والذي يتم استخدامه بعد ذلك لسداد الديون والإنفاق الحكومي والاحتياجات الاقتصادية الحرجة الأخرى.

أما بالنسبة للجزائر التي هي بلد ريعي بالدرجة الأولى سوف نبحث عن دور تجارتها الخارجية في زيادة النمو الاقتصادي وذلك بخلق فرص العمل وتعزز التنمية الاقتصادية. والتوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

وفي دراستنا هذه حاولنا التركيز من خلال دراسة قياسية على فترة بعينة والتي إمتازت بالاستقرار السياسي بعد العشرية السوداء، وهي فترة حكم الرئيس السابق، والتي أيضا إمتازت بأزمة اقتصادية عالمية 2008 وربيع عربي 2011، ثم طفرة بترولية ضخمة تبعها ركود وانخفاض في أسعار النفط بعد 2014، كل هذه الأحداث وبعدها الحراك الوطني 2019 ثم أزمة كورونا سوف يكون لها الأثر البالغ في تحديد العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية.

1- ماهي التجارة الخارجية، أهدافها، وآلياتها؟

2- ما مقصود بالتنمية والنمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية؟

3- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

من خلال إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المتعلقة بها يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

1- تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية للاستفادة من التخصص والتقسيم الدولي.

2- تتأثر المبادلات التجارية بعدة متغيرات التي تؤثر على التنمية والنمو الاقتصادي.

3- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب الدراسة:

تتعد الأسباب التي دفعتنا إلى هذه الدراسة، ومن أسباب اختيارنا له نجد الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية فنذكر أولا:

أسباب الدراسة الذاتية:

- الميول الشخصي لدراسة دور التجارة الخارجية في نمو الاقتصادي.
- الرغبة في توفير مرجع نظري تطبيقي.

أسباب الدراسة الموضوعية:

- ارتباط الموضوع بمجال الدراسة.
- تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الصادرات في حد ذاتها واهمية النمو الاقتصادي بالنسبة إلى البلدان على اختلافها، وبالتالي فإن معرفة الروابط المتبادلة بين التجارة البلد ونموه الاقتصادي لها أهميتها في حالة الجزائر كونها لا تزال تعاني من التبعية الشديدة للمحروقات ومن ضعف النمو وعدم احتواءه للبطالة والجوانب الاجتماعية الأخرى كالفقر، ولذلك فإن البلد في حاجة ماسة إلى هذا النوع من الدراسات التي

تستطيع الكشف عن دور التجارة الخارجية في تطوير نمو الاقتصادي والعوامل التي تدفقه ومعوقاته والقطاعات الرئيسية الواعدة به.

أهداف الدراسة:

- محاولة التحكم في أدوات وطرق البحث العلمي كيفيا وكميا.
- ابراز العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.
- معرفة أهمية النمو الاقتصادي كأحد المؤشرات التي تعكس وضعية الاقتصادية.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على المستوى الاقتصاد الجزائري.

الإطار الزماني: لقد تم تحديد فترة (2000-2020).

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تختلف المناهج باختلاف المواضيع ولكل منهج وظيفته وخصائصه، والمنهج أي كان نوعيته هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة والمنهج المناسب لدراسة موضوعنا" **دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020**" استخدمنا الطرق القياسية والاحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر ، وكذلك يعتبر المنهج الوصفي الأكثر شيوعا في ميدان البحوث لما له من أهمية علمية في عملية الوصف لأي ظاهرة في واقعنا، بل هناك معطيات ناتجة عن الوصف الدقيق للواقع، والمعبر عنه تعبيرا كيفيا وكميا، مستخدمين في ذلك مختلف الأدوات في جمع البيانات، وهذا ما يوفر لنا قاعدة في تحليل العلمي والموضوعي، وبالتالي يهدف هذا المنهج إلى وصف موقف أو مجال اهتمام، حيث في جانب النظري استعمالنا المنهج الوصفي أما منهج دراسة حالة للوصول الى نتائج من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية، وسيتم الاستعانة ببرنامج E-views.12 لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: بوكونة نورة. (2011-2012). تمويل التجارة الخارجية في الجزائر. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . من اهم نتائج الدراسة:

- لقد شهد التجارة الخارجية عدة تغيرات هذا ما أثر على تطورها وما أدى إلى ظهور صندوق النقد الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة الدولية للتجارة واتفاقياتها.

- حتى تكون عمليات التجارة الخارجية في غنى عن المخاطر المحتملة وغير المتوقعة التي تتعرض لها أثناء مراحل سيرها، فلابد من إرفاقها بالوثائق اللازمة والضرورية.

الدراسة الثانية: عبد القادر عبيدلي. تنافسية اقتصاديات الدولية العربية في ظل تحرير التجارة الدولية. (2005–2014) ورقلة، علوم التسيير، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية: جامعة قاصدي مرباح. 2016–2017

هيكل الدراسة:

بناء على الأهداف والفرضيات الموضوعة سابقا في حدود الإشكالية المطروحة كان الاختيار على تقسيم البحث الى ثالث فصول: فصلين نظريين وفصل تطبيقي فكان على النحو التالي:

الفصل الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

حيث سوف نتطرق في هذا الفصل الذي قسمنها الى ثلاث مباحث المبحث الأول تكلمنا عن ماهية التجارة الخارجية اما المبحث الثاني فكان النظريات المفسرة لتجارة الخارجية والمبحث الثالث سياسات التجارة الخارجية

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية

ونتناول فيه مبحثين المبحث الأول كان على ماهية النمو الاقتصادي اما المبحث الثاني فكان حول التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

الفصل الثالث: **دراسة قياسية لحالة الجزائر**

تطرقنا إلى في الفصل التطبيقي الى مبحثين حيث ان المبحث الأول مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر أما المبحث الثاني نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر بواسطة نموذج ARDL

الفصل الأول:

عموميات حول التجارة الخارجية

تمهيد

تعبر التجارة الخارجية من بين أقدم الفروع وأكثرها جدلا في العلوم الاقتصادية، إذ تعود إلى القرن السادس عشر، إلا أنها عرفت الازدهار في القرنين الثامن والتاسع، أما في الوقت الحالي فقد حققت التجارة العالمية نموا كبيرا، حيث ازداد حجمها بسبب زيادة حجم الصادرات والواردات واستقرارا الاقتصادي الكلي وتحرير التجارة وانخفاض تكاليفها وزيادة التدفقات الى البلدان الناشئة.

كما تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله القطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الإجمالي للدول واقتصاداتها خاصة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها في حين نتعرض من خلال المبحث الثاني نظريات المفسرة للتجارة الخارجية وأخيرا سياسات التجارة الخارجية.

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم ركائز اقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد الدولة، ومن خلال عمليات الاستيراد والتصدير، مع اقتصادات الدول التي تتعامل معها، وأهميتها من حيث التجارة الخارجية، هذا الموضوع الخاص مكرس لمختلف مفاهيم التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها.

أولا: تعريف التجارة الخارجية

تاريخيا بأنها تمثل " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات. (داوود، 2002، صفحة 13)

كما عرفت التجارة الخارجية بأنها " الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والمعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون ف وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. (شهاب، 1998، صفحة 19)

هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل (العظيم، 2000، صفحة 13)

من خلال التعريفين يمكن إعطاء تعريف شامل للتجارة الخارجية: تهتم التجارة الخارجية بدراسة حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، وتهتم أيضا بدراسة الصفقات التجارية وتصنف هذه الصفقات إلى تبادل السلع المادية، تبادل الخدمات، تبادل النقود، والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول (السمان، 2011، الصفحات 342-343)

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى ويمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1- المجال الاقتصادي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي:

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.
- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه. (الحميد، 2000، صفحة 337)

- تشجيع صادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وانشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية. (العطار، 2000، صفحة 16)
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات النامية وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب. (الصرن، 2000، صفحة 57)

2- المجال الاجتماعي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعية إلى تحقيق التالي: (العطار، 2000، صفحة 13)

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختبار فيما يخص الاستهلاك.
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيرات في البنية الاقتصادية.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة اليومية.

3- المجال السياسي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي: (الصرن، 2000، صفحة 58)

- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنلوجيا.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم قرية كونية واحدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

المطلب الثاني: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

على الرغم من ان تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الاقتصاديات القومية، إنما يتشابه مع نبادلها في الدخل الاقتصاد القومي الواحد وعلى الأخص من حيث الأثر المشترك في زيارة الإنتاج وبالتالي زيادة إشباع الحاجات وذلك بسبب تقسيم العمل والتخصص ما بين الأفراد وما بين المناطق الجغرافية، إلا أنه يوجد

في الواقع عدة عوامل من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد القومي والتي تتمثل فيما يلي: (حشيش و محمود شهاب، 2003، الصفحات 14–21)

اولا: تباين واختلاف الوحدات السياسة فيما بين الدول

تقوم العلاقات الاقتصادية الداخلية بين افراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة وبالتالي يخضعون الى قانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة، لكل منها قانونا وتقاليدها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسة، ولكنه يشمل ايضا مجموعة من النظم والعادات التي تعود على أفراد المجتمع الواحد إتباعها وممارستها عبر قرون طويلة، بحيث أصبحت تمثل هذه القواعد عرفا له قوة ترفعه إلى مرتبة قد تعلو على مرتبات القانون.

ثانيا: تنوع السياسات الوطنية

لكل دولة من الدول سياساتها الاقتصادية التي تتبعها، والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية، ولعل أهم الأهداف التي تصب إليها الحكومات تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرها، وبالتالي فإن الحكومات تراعي عادة من ناحيتها عدم التفرقة بين شخص وآخر يتمتع بجنسية الدولة، في حين أنها تعرض على معاملة الأجانب بأسلوب مخالف لذلك والذي تعامل به مواطنيها، فالحكومات عادة لا تعطي عادة لعوامل الربح والخسارة الناشئة للتجارة الداخلية نفس الاهتمام الذي تعطيه لتلك الناشئة عن التجارة الخارجية فالأول لا تمثل سوي تحويلات تصيب المراكز النسبية للمجتمع ككل. في حين أن الثانية تنشأ عن فقدان لجزء من الثروة القومية أو إضافة جديدة إلى هذه الثروة، وبالتالي لابد أن يكون لها تأثير على الوضع الاقتصادي على المجتمع سواء من حيث مستوى معيشته، او من حيث دائنيته ومديونيته.

ثالثا: اختلاف النظم النقدية والمصرفية

من المعروف أن ادخال النقود كوسيط في عملية التبادل يؤدي إلى تقسيمها إلى عملتين منفصلتين، في العملية الأولى يتم تبادل السلع التي يزيد عن حاجة الفرد بالنقود، وهي عملية البيع، والثانية عملية تبادل النقود بالسلع التي يحتاجها الفرد، وهي عملية الشراء.

أما في التجارة الدولية فنجد ان عملية التبادل تقسم إلى ثلاث عمليات:

- في العملية الأولى يتم تبادل السلع بالنقود الأجنبية.
- في العملية الثانية يتم تبادل النقود الأجنبية بالنقود الوطنية
- في العملية الثالثة يتم تبادل النقود الوطنية بالسلع

ولا تنشأ المشكلة من مجرد تجزئة عملية التبادل إلى ثلاث أجزاء، ولكنها تنشأ أساسا من أن لكل بلد من البلدان عملتها الخاصة بها، والتي تختلف عن غيرها بحيث لا توجد عملة واحدة يتم على أساسها التبادل التجاري فيما بين الدول كما هو الحال بالنسبة للتبادل الداخلي، وبالإضافة إلى اختلاف وحدات النقود بين

البلدان المختلفة، هناك أيضا الاختلاف في النظام المصرفي، سواء كان بالنسبة لعملية إصدار البنكنوت أو بالنسبة لعملية الودائع، أو منح الائتمان. ولعل اختلاف شروط منح الائتمان من دولة إلى أخرى تشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة على المستوى الدولي وبين التجارة على المستوى المحلي.

رابعا: الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية

يعتبر الاختلاف في طبيعة الأسواق بين البلدان المختلفة، من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى طبيعة التبادل التجاري الدولي، وبالتالي يعطي مبررا لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص.

خامسا: مدى قدرة عوامل الإنتاج التقني على التنقل

إن امكانية تنقل عوامل الإنتاج من نشاط لأخر من شأنه أن يحقق التوازن في السوق، ويجعل من اسعار السلع المختلفة متناسبة مع احتياجات المستهلكين من ناحية، ومع ندرة عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، ومن ثم لا نتوقع أن ينشا داخل البلد الواحد اختلاف في أسعار السلع لا تبرره حاجات المستهلكين أو ندرة عوامل الانتاج. أما إذا انتقلنا من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي، فإننا نلاحظ ان عوامل الإنتاج تتسم بالجمود النسبي، من حيث قابليتها للتنقل، وينشا عن هذا الجمود وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة، بل واختلاف في أسعار السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى. ويعزي هذا الاختلاف بصفة أساسية إلى عدم قابلية عوامل الانتاج للتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة واليسر التي تنتقل به من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة.

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة، إضافة إلى أسباب أخرى أهمها في الآتي:

- عدم توزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والاسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف للإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.
- الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني، اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية.
- اختلاف الميول والاذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.
- الأسباب الاستراتيجية والسياسة المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا.

- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرة، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.
- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة. (الصوص، 2008، صفحة 11)

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تحاول نظريات التجارة الخارجية شرح الأسباب والعوامل التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول، والتي يدور معظمها حول الإجابة على الأسئلة الرئيسية حول الإفصاح على أساس التبادل التجاري بين الدول، لصالح الطرفين. من خلال تحديد أسباب إنشاء التجارة الخارجية وفوائد التخصص، كانت النظرية الكلاسيكية هي أول من حاول شرح أسباب إنشاء التجارة الخارجية. التجارة بين الدول

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

تشكل النظرية الكلاسيكية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، حيث ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث سعت النظرية الكلاسيكية إلى توضيح السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية، حيث تعتبر كأساس في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية، إذ جاءت كرد فعل لمذهب التجاريين الذين نادوا بضرورة تقييد التجارة الخارجية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، دافعت النظريات الكلاسيكية على مبدأ التحرير التجاري، ونرى فيه أنه ضروري لتطور الدول وتحقيق النمو الاقتصادي.

تقوم النظرية الكلاسيكية على الفرضيات التالية، وهي: (عبيدلي، 2005–2014، صفحة 03)

- الاقتصاد في حالة التشغيل التام وسيادة حالة للمنافسة التامة.
- الاعتماد على نظرية القيمة في العمل أي أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المحدد لتكلفة الإنتاج.
- حيادية النقود وحرية حركة عوامل الإنتاج داخل الدول وليس خارجها.

ويعتبر دافيد هيوم وأدم سميث، ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، أهم منظري المدرسة الكلاسيكية، وفيما يلي:

نتطرق إلى أهم أفكار المدرسة التجارية، وكلا نظريات المدرسة الكلاسيكية المفسرة للتجارة الخارجية.

أولا: أفكار التجاريين في التجارة الخارجية

ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من إنجلترا وإسبانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وهولندا، وبدأت مجموعة من الباحثين أطلق عليهم التجاريون Mercantilistيكتبون المقالات عن التجارة الخارجية، ويدافعون عن فلسفة اقتصادية عرفت بالملعب التجاري والتي تلخصت أهدافها في جمع المعادن النفيسة والمتمثلة في الذهب والفضة، والتي كانوا يعتبرونها أساس ثروة الأمم وعظمتها، ويمكن الحصول عليها من مصدرين، أولهما مناجم الذهب والفضة وهي موجودة في بلدان محددة وثانيهما التجارة الخارجية. وانطلاقا من ذلك فقد اقترح التجاريون أن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية. (شرار، 2015، صفحة 33) ويرى الفكر التجاري أن النظام الاقتصادي يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسية وهي (القلاع الإنتاجي، القطاع الأولى، القطاع الخارجي –المستعمرات)، وأن طبقة التجاريين هي الطبقة المهمة في عملية النمو الاقتصادي.

يفترض الفكر التجاري أن عمر العمل هو أهم عناصر الإنتاج في عملية النمو، وقد استخدم التجاريون نظرية القيمة في العمل، والذي يعني أن قيمة السلع يتم تحديدها ما يبذل في إنتاجها من ساعات عمل، فالسلعة التي تحتاج 3 ساعات عمل الإنتاج وحدة واحدة منها تكون أعلى قيمة من سلعة أخرى تحتاج إلى ساعة عمل واحدة لإنتاج وحدة واحدة منها، كذلك لا يؤمن الفكر التجاري مبدأ الحرية الاقتصادية بل مؤكد على ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، ويرتبط هذا الأمر بافتراض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة، أي أن الاقتصاد يعاني من وجود موارد عاطلة، وبالتالي فإن زيادة العرض النقدي من خلال تدفق النقد من الخارج سوف يحفز الإنتاج ويزيد التوظيف ولا ينعكس في ارتفاع مستوى الأسعار.

- كما قامت المبدئ الأساسية للتجارة الخارجية في مفهوم التجاريين، والتي تقول بأن على الدولة العمل على تأمين الفائض في الميزان التجاري لأنه في مثل هذه الحالة فقط يمكن للحكومة أن تضمن التدفق المستمر لذهب والفضة إلى البلاد.
- فرض رقابة حكومية صارمة على التجارة الخارجية من خلال فرض التعريفات والحصص وغير ذلك من أدوات التأثير الإداري، وذلك لضمان الفائض في الميزان التجاري.
- منع استيراد المواد الأولية (في حال توفرها في البلاد)، وفي المقابل استيرادها من دون رسوم (في حال عدم توفر بديل لها في الداخل). هذا الأمر ينبغي أن يساعد في تراكم احتياطي الذهب، وفي الوقت نفسه في الأسعار التصديرية للمنتجات الجاهزة في مستويات متدنية.
- منع المستعمرات التابعة للدولة من ممارسة أي تجارة مع أي دولة أخرى.
- فرض الاحتكار على التجارة الخارجية، منح أو منع حق ممارسة التجارة الخارجية لشركات معينة وفي مناطق محددة من العالم كشركة الهند الشرقية على سبيل المثال.
- استخدام وسائل السياسات التجارية، مثل منح الإعانات التصديرية، أو فرض الرسوم الجمركية على الواردات وما شابه.

كان للتجاريين الفضل في تطوير مفهوم الميزان التجاري في سياق اهتمامهم بالسبل التي تكفل للدولة الحصول على المعادن النفيسة، فإن لم تكن الدولة تمتلك مناجم للذهب والفضة، فلا مفر من الحصول على هذه المعادن من طريق التجارة الخارجية. ولذا فعلى الدولة أن تسعي لزيادة صادراتها إلى أقصى حد ممكن، وتقليص وارداتها إلى أدنى حد ممكن حتى تحقق فائضا في الميزان التجاري.

بما أن جميع الدول التي تتم المتاجرة بينها لا تستطيع أن تخلق فائضا في الميزان التجاري في وقت واحد علما بأن كمية الذهب والفضة ثابتة وقت معين، وعليه فإن بعض الدول تحقيق مكاسب من المعادن النفيسة على حساب الدول الأخرى وهذا من أن المذهب التجاري هو مذهب قومي يرى أن دعم الدولة من الأمور الهامة، وهكذا نلاحظ أن التجاريين يقيسون ثروة الأمم بما يتوافر لديها من ذهب وفضة في حين أن

الملاحظ في عصرنا أن ثروة الأمم تقاس بما يتوافر لديها من سلع وخدمات الإشباع الحاجات الإنسانية. (شرار، 2015، صفحة 34)

المذهب التجاري يتسم بالغرابة والخطأ حسب التحليل المعاصر، ولكن ذلك. لا يعني أنه جانب الصواب في البيئة التي كان سائدا فيها آنذاك، فرصيد الدولة من المعدن النفيس كان العامل الأساسي في عملية التطور الاقتصادي، ولذا فإن انخفاض هذا الرصيد بسبب العجز التجاري لابد وأن يعرقل العملية التصديرية التي تتوقف على سرعتها ونجاحها قوة الدولة وعظمتها، ويرجع سبب الاعتقاد لدى التجاريين رغم بدائية تحليلهم وقصورهم النظري، هي فكرة كون التجارة الخارجية غير متكافئة بطبيعتها نظرا لتفاوت التطور الاقتصادي بين الدول، الأمر الذي يؤدي إلى حصول الدول المتقدمة على حصة الأسد من الأرباح على حساب الدول المتخلفة.

ثانيا: افكار ديفيد هيوم في التجارة الخارجية

تراجعت افكار التجاريين في بداية القرن الثامن عشر بسبب انتهاء عهد الاقطاع، وتناقص حجم الاحتكارات الحكومية والنمو والتطور للنظام السوقي، وبدا المفكرون الكلاسيك أمثال هيوم وسميث في تحدي الأسس التي بني عليها الفكر التجاري وتقدم بديل له، وأهم المهمات التي شنها الفكر الكلاسيكي على اللهب التجاري نذكر ما يلي (شقيري و نوري ، 2015، الصفحات 34-33):

- إن تركز المعادن النفيسة (الذهب والفضة) كنتيجة لاستمرار الفائض التجاري من الممكن أن يتسبب في زيادة العرض النقدي المحلي، مما يتسبب في ارتفاع الاسعار والأجور، وبالتالي الحفاض القدرة التنافسية.
- افترض هيوم ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وهذا الافتراض يتعارض مع الافتراض الأساسي للفكر التجاري.
- تناقص الذهب النقدي بالنسبة للدول التي تعاني من العجز في الميزان التجاري سوف يقلل من العرض النقدي المحلي، وبالتالي تنخفض الأسعار والأجور المحلية مما يزيد من القدرة التنافسية لهذه الدول.

وفقا لتحليل هيوم فإنه من المستحيل على أية دولة أن تستمر في تركيم الأرصدة الدولية إلى الأبد من خلال الاستمرار في الاحتفاظ بفائض في الميزان التجاري، والسبب في ذلك يرجع إلى أن العجز التجاري أو الفائض خلق بذاته آلية تعمل على إلغاء العجز او الفائض بصورة تلقائية. هذه الآلية تظهر على المستوى المحلي في صورة تغيرات في العرض النقدي والأسعار والأجور، وعلى المستوى الدولي تظهر في تغيرات في الصادرات والواردات حتى تتم استعادة التوازن في الميزان التجاري.

استند هيوم في بناء أفكاره على مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تتضمن:

- ✓ يرتبط التغير في المستوى العام للأسعار بالتغيرات في عرض النقود، ففي ظروف التوظيف الكامل وثبات الناتج الوطني دائما عند مستوى إنتاج التوظيف الكامل، وبافتراض ثبات سرعة دوران النقود حيث

لا تطلب النقود الا لتمويل المعاملات فإن أي تغير في كمية النقود سيادي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وبنفس الاتجاه.

- ✓ ارتباط قيم المعاملات ببعضها البعض من خلال سيادة قاعدة الذهب، حيث تتحدد قيمة كل عملة بناء على ما تحتويه من ذهب، ولذلك فإن زيادة تدفق الذهب إلى داخل الدولة يعني زيادة عرض النقود داخل الدولة والعكس صحيح
- ✓ حرية التجارة، وبناء على الافتراضات السابقة أوضح هيوم أنه لا يمكن أن تحقق أي دولة فائضة أو عجز في ميزانها التجاري بصورة دائمة
- ✓ إن الطلب على السلعة الداخلية في التجارة سواء أكانت الصادرات أو الواردات هو طلب مرن، والذي يعني أن أي تغير نسبي في أسعار الصادرات أو الواردات يؤدي إلى تغير أكبر في الكمية المطلوبة منها.
- ✓ افترض هيوم المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج، وهذا الافتراض يعني ببساطة الربط المباشر بين التغيرات في أسعار السلع ومستوى الأجور، حيث يفترض هيوم أيضا مرونة كل من الأسعار والأجور في كل من الاتجاه الصعودي والهبوطي. (شقيري و نوري ، 2015، الصفحات 33-34)

ثالثا: نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث

رغم القليل الذي كتبه سميث فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، لقد كان لكتابه للشهور "ثروة الأمم Nadon" wealth سنة 1776، تأثرا أكبر مما كان لأي كتاب أخر في القضاء على قيود التجارة الخارجية، ومباشرة حرية التجارة في أوربا الغربية في القرن التاسع عشر. حيث بدا بتعريف ثروة الأمة على أنها انعكاس لقدرتها الإنتاجية وليس لقدرتها على تراكم الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة.

تعد نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث أول نظرية فسرت قيام التجارة الخارجية بين الدول، حيث ركزت على جانب العرض في تفسير اسباب الفوارق السعرية بين الدول، وتعتبر النظرية أن وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق السوق المحلي (الرحمن و يسري، 2006، صفحة 23).

وأوضح أدم سميث في فكرته الشهيرة "اليد الخفية"، أن الدولة يجب أن ترفع يدها من النشاط الاقتصادي، انطلاقا من فلسفة الحرية الاقتصادية لأنه يعتبر الدولة منتج سيء وان الوظيفة الأساسية للدولة هو تهيئة البيئة الاقتصادية لكي تعمل الأسواق بصورة تنافسية. فقد بين أن الاكتفاء الذاتي وعدم تقسيم العمل بين الأفراد والتخصص في العمل يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج والدخل ومستوى المعيشة، والنتيجة هي خسارة الدولة، ولذلك نادي بالحرية الاقتصادية عموما، وكذلك في مجال التجارة الخارجية وإزالة جميع القيود التي نادي بها التجاريون لتنظيم التجارة الخارجية، والذي يعتبره آدم سميث الأساس الأول والعامل الفعال في وفرة الإنتاج وزيادة ثروات الأمم.

تتلخص الفكرة العامة لنظرية الميزة المطلقة أو نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث في أن ثروة الدولة تقاس بما تنتجه من السلع والخدمات، بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لإشباع حاجاها الداخلية، وتقوم مبادلة الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون إنتاجها غير ملائم لها، أو التي لا تستطيع إنتاجها أبدا، أي تقوم على أن الدولة التي تتمتع بالنفقة المطلقة الأقل عن بقية العالم في إنتاج سلعة معينة، فإذا صلت في إنتاج هذه السلعة سيكون مربحا لها من ناحية منافسة الأسعار. كما تدعو نظرية النفقات المطلقة إلى وجوب ترك التجارة الخارجية بين البلدان المختلفة حرة غير خاضعة لأية قيود وذلك من أجل تحقيق المكاسب من التبادل الدولي والمشاركة فيه، ورغبة في زيادة ثروة الأمم، ويفترض أدم سميث أن تقييد الدولة للواردات من الدول الأجنبية غرضه الأساسي حماية الصناعات الناشئة.

تقوم نظرية الميزة المطلقة بتوضيح فرض مفسر يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية بين الدول هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في انتاج السلع المختلفة، وذلك بناء على عدد من الفرضيات نذكر منها:

- قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، وعلى غرار التجارة الداخلية، تؤدي التجارة الخارجية إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تخصص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة.
- التجارة الخارجية ترجع بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي، أي أن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي.
- التجارة الخارجية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي فإن زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الخارجية، ويتمثل ذلك في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الاستخدامات المختلفة.
- تركز النظرية على النفقات المطلقة، وليس على النفقات النسبية لكل سلعة، أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة الخارجية.

رابعا: نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو

تفسير آدم سميث للمنفعة المشتركة للتجارة يمثل حالة فعالة للتجارة الحرة، إلا أن تحليل سميث يترك سؤالا دون إجابة حول أسباب حدوث التجارة بين الدولة إذا كان لدى إحدى الدول ميزة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين، فبين أواخر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت المملكة المتحدة أكثر دول العالم تقدما بميزة مطلقة في انتاج معظم السلع، وفي ظل هذه الحياة، ما لذي يجعل المملكة المتحدة تتاجر مع مناطق أقل إنتاجية مثل المستعمرات الأمريكية؟ قدم دافيد ريكاردو جوابا عن هذا السؤال، بناء على دراسة أدم سميث المبني على الميزة المطلقة، صاغ ريكاردو "نظرية الميزة التنافسية. (comparative adventage)

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الانجليزي "دافيد ريكاردو "(1772–1823) بالرد على نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث، وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية 1817 "الاقتصاد السياسي

والضرائب". في الفصل السابع منه عن قانون الميزة النسبية، وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس باستطاعة كل الدول أن تكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها، وفي هذه الحال لا يمكن استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير قيام التبادل التجاري، ويعتبر ريكاردو أن السبب الرئيسي في قيام التجارة الخارجية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة لأخرى.

من أجل تصحيح الخلل القائم في نظرية التكاليف المطلقة ارتأى ريكاردو ضرورة ما يسمى بالتكاليف النية في عملية التبادل، فنظرية التكاليف النية تؤكد على ضرورة تخصص دولة ما في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع في إنتاجها ميزة نسبية أي "أقل تكلفة ممكنة" مقارنة بالتكاليف النسبية للسلع المنتجة في الدول الأخرى، أما في حالة عدم تمتع دولة ما بأي ميزة نسبية في إنتاج السلعة التي تكون درجة تفوقها أكبر فتحصل عن طريق التبادل التجاري على السلع الأخرى التي يكون درجة تفوقها أقل. واعتمد ريكاردو في تحليله على مجموعة من الافتراضات، أهمها:

- وجود دولتين فقط من أجل التبسيط، وهذا في واقع الأمر ليس صحيحا فهناك العديد من الدول التي تدخل في مضمار التبادل التجاري، والتي سوف تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية التبادل التجاري بين الدوليتين.
- إن التبادل التجاري يقوم فقط بين تلك الدول، وافترض أن الدولتين تقومان بإنتاج سلعتين فقط ولكن في حالة الإنتاجية الكبيرة فقد تحتاج الدولة إلى التصدير إلى أكثر من دولة في حالة الوصول إلى مرحلة الاشباع في الدولة الأولى التعامل معها في التبادل التجاري.
- لا يوجد تغيير على مستوى التكنولوجيا، فلو تغير مستوى الإنتاج في إحدى الدولتين بشكل كبير فمن الممكن أن يلغي أية ميزة نية في الدولة الأخرى، مما يجعل الإنتاج حسب النظرية المطلقة أمرا حتمية.
- المحدد لقيمة السلعة هو العمل للنفق في إنتاجها ويتم تحديده بعدد الوحدات اللازمة لإنتاج سلعة معينة، فقيمة السلعة تتناسب عكسيا مع عدد الوحدات المستخدمة في إنتاجها، ورغم أن ريكاردو لمح في فروض نظريته إلى أثر التكنولوجيا إلا أنه ما خله بشكل مطلق من حبك تحديد قيمة اللعة.
- لا توجد نقود بل تتم عملية التبادل للسلعتين بين الدول على أساس المقايضة، وقد اتفق ريكاردو بذلك مع فروض النظرية المطلقة

الملاحظ أن التقدم الذي جاءت به النظرية النسبية هو عدم تجاهل القدرة النسبية للدول في إنتاج السلع، بحيث يمكن أن يتم التخصص في الإنتاج للسلع من خلال اتفاق الدولتين على من ينتج، هذا الأمر الذي يؤسس لمبدأ التخصص في الإنتاج القائم على العمل.

إن نظرية الميزة النسبية إنما تمثل اتجاها صحيحا في التجارة الخارجية بوجه عام، وهي خطوة كبرى إلى الأمام بالنسبة إلى الآراء التي اولى ما آدم سميث، إلا أن نظريته لا تخلو من انتقادات ويمكن إيجاز هذه الانتقادات فيما يلي:

- ✓ انتقدت للتبسيط المعيب الذي اتسمت بها فروضها فهي لم تأخذ بعين الاعتبار إدخال العامل النقدي، كما أنها تفترض استحالة تنقل عوامل الإنتاج بين الدول.
- ✓ اعتبرت أن تكاليف الإنتاج هي العمل وأهملت عناصر الإنتاج الأخرى
- ✓ افتراض ثبات تكاليف عناصر الإنتاج وهذا غير واقعي
- ✓ تتجاهل النظرية تكاليف نقل السلع من دولة لأخرى
- ✓ عجز النظرية عن تحديد معدلات التبادل الدولي (الصوص، التجارة الخارجية، 2011، صفحة 30)

توصل ريكاردو إلى حصر معدل التبادل الدولي الذي يحقق نفعا للبلدين بين معدلي تبادلهما الداخليين قبل التجارة، لكنه لم يوضح الكيفية التي تحدد ما نسبة التبادل الدولي ولا الكيفية التي ما تتوزع فوائد تقسيم العمل بين الدولتين، وهذا ما تطرق إليه "جون ستيوارت ميل" في نظرته القيم الدولية.

خامسا: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميلJSMILL

لقد كان لجون سيوارت ميل (1806–1878) من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي مع بعض تطبيقاتها على الفلسفة الاجتماعية (1848) في بابه السابع عشر الخاص بالتجارة الدولية، والثامن عشر الخاص بالقيم الدولية دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل الدولي، والتي لم يتعرض لها ريكاردو في تحليله. ووفقا لهذه النظرية فقد بين جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تحدد على أساس نفقة إنتاجها، وأن – سعر التبادل حسب ميل يتحدد وفقا القانون العرض والطلب، وذلك على المستوى الذي يجعل صادرات كل بلد تغطي حجم إيراداته (التبادل). حيث أوضح ميل أن نسب التبادل الدولية بين سلعتين لا تعتمد فقط على تكاليف الإنتاج ونسب التبادل الدولية، بل وعلى نمط الطلب ومرونته السعرية لكل من السلعتين في الدولتين التي يجري التبادل بينهما، حيث يتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب، ولكن كيف يحدد معدل لتبادل هذا؟ (دياب، 2010، صفحة 105)

يوضع جون ستيوارت بل أن التجارة بين البلدين تقوم إذا كان معدل التبادل التجاري بينهما يقع بين المعدلين الداخليين الن فسائدين فيهما، ويحقق كل من البلدين مكسبا مقداره هو الفرق بين معدل التبادل التجاري المتفق عليه بين الدولتين ومعدل التبادل الداخلي السائد في كل دولة، وكذلك بين جون ستيوارت ميل أن معدل التبادل التجاري الفعلي بين الدولتين يتحدد على أساسين، هما:

- شدة طلب كل من الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى.
- مرونة الطلب، أي أن تحديد معدل التبادل الفعلي تم على أساس الطب المتبادل.

يتوقف تحديد معدل التبادل الدولي حول الأساسين المذكورين، وبالتالي نسبة الكسب الذي تحققه كل دولة من التجارة الخارجة عند ميل على الافتراضات التالية: (دياب، 2010، صفحة 106)

-عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستساوي مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.

-معدلات التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين

– سيتعمد موقع معدلات التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين، وكذلك على مرونة هذا المطلب.

إن لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الخارجية، فمن ناحية يؤدي حسابها في سعر التكلفة إلى زيادة تكلفة الواردات، والذي سيؤدي بدوره إلى تغير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات، ومنه تغير معدل التبادل، ومن ناحية أخرى تعد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأن وجود النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة، مما يجعل إنتاجها محليا أفضل من استيرادها.

استخلص جون ستيوارت ميل أن نسبة التبادل تميل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلع الدولية الأخرى قليلة المرونة، هذا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر بتغير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرن.

لم تتمكن النظرية من الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن محلي شروطها بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سياتي بالنفع على الدول الصغيرة فيمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى علم مرونة الطلب للبلد الصغير بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع، وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة. (الدين و صواليلي، 2005–2006، صفحة 66)

سادسا: تقييم النموذج الكلاسيكي لنظرية التجارة الخارجية

تعتبر النظريات الكلاسيكية أن قيام التجارة الخارجية أفضل من عدم وجودها، حيث يؤدي قيام التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل والرفاهية نتيجة التخصص وتقسيم العمل من خلال الفوائد الاستهلاكية (تخفيض السعر)، وأيضا من خلال الفوائد الإنتاجية (إعادة توزيع الموارد لصالح القطاعات الأعلى كفاءة)، كما أن فوائد التجارة الخارجية توزع بالتساوي وأنه كلما زادت الفروق التكنولوجية بين الدول كلما زادت فوائد التجارة الخارجية. لكن يلاحظ على النموذج الكلاسيكي أنه يشوبه العديد من الانتقادات جعلت منه نموذجا مثاليا يصعب انطباقه على الواقع العملي فيما بعد، ومن بين الانتقادات نذكر:

– عجز النظرية في تفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول، وما هو تأثير التجارة الخارجية على عوائد الإنتاج المستخدمة في الدول صاحبة التبادل

- يفترض النموذج الكلاسيكي في التجارة الخارجية أن الإنتاج يخضع في ظروفه لقانون الغلة الثابتة، غير أن هذا الافتراض بعيد جدا عن الواقع العملي إذ يلاحظ أن الإنتاج يخضع في غالب الأحيان إلى قانون العلة المتناقصة.
- النموذج الكلاسيكي يركز على أن القيم التبادلية للسلع داخل الدولة تتحدد على أساس مقدار كمية العمل اللازمة لإنتاجها مهملا بذلك عوامل الإنتاج الأخرى (الأرض، رأس المال، التكنولوجيا، والتي تدخل بشكل مباشر في تحديد قيمة السلعة وبالتالي استبعد التحليل الكثير من العناصر الواقعية للتحليل الاقتصادي وبالتالي ابتعدت كثيرا عن الواقع العملي.
- افتراض أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد المحدد لتكلفة الإنتاج وأنه عنصر متجانس غير واقعي، نظرا لأن الواقع العملي يشير إلى أن ارتفاع الإنتاجية يبرر ارتفاع الأجور.
- صعوبة افتراض ثبات الفن الإنتاجي والمواد المتاحة في ظل التقدم التكنولوجي.
- التخصص الكامل في إنتاج سلعة معينة غير واقعي، حيث تفترض النظرية أن الدولة التي تتخصص في سلعة معينة تستهلك جزء وتصدر الباقي وتستورد السلعة الأخرى، في حين أن الواقع العملي يشير إلى أن بعض الدول تنتج سلعة مشابهة للسلع التي تستوردها، وتكون الكمية المستوردة لتعويض نقص العرض ومواجهة فائض الطلب، كما أن النموذج لم يوضح أسباب اختلاف الإنتاجية بين دول ومناطق العالم
- بشير النموذج الكلاسيكي إلى إمكانية انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة، لكن الواقع العملي يوضح صعوبة ذلك الانتقال
- افترضت النظرية الكلاسيكية أن مكاسب التجارة توزع بالتساوي بين الدول وتزداد المكاسب كلما زادت الفروق التكنولوجية بين الدول، وهذا غير واقعي لأن الجزء الأكبر من تجارة العالم يتم بين الدول ذات التكنولوجيا المتشابهة، ويعتبر ارتباط المكاسب بالتقوى التكنولوجي أمرا منطقيا
- صعوبة تحديد الميزة لأي دولة وافتراض ثباتها، لأن تعديلات سعر التبادل تؤثر على تحديد الميزة النسبية لبعض السلع، وبالتالي هناك قدر من المرونة يسمع بتغيير الميزة النسبية، وبالتالي فإن تحركات سعر التبادل قد تجعل بعض الدول مصدرة بعد أن كانت مستوردة.
- لم تأخذ النظرية الكلاسيكية في الاعتبار أية معوقات للتجارة الخارجية وهذا غير واقعي
- لم تحدد أسباب اختلاف تكاليف الإنتاج النسبية والمطلقة من دولة لأخرى، وأهملت الجوانب الفنية المترتبة على الإنتاج الكبير واقتصاديات الحجم في ظل ظروف المنافسة في الأسواق العالمية. (سامي و عفيفي حاتم، 2003، صفحة 139)

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

- **نظرية هكشير–اولين Heckscher Ohlin أو نظرية التفاعل النسبي لعوامل الإنتاج**

في عام 1919 قدم الاقتصادي السويدي ايلى هكشر مقالا عن تأثير التجارة الخارجية على توزيع الدخلthe effect of foreign trade on the distribution of Income ومن خلا هذا المقال قدم هكشر الإطار العام الذي عرف فيما بعد بالنظرية الحديثة للتجارة الدولية. ولكن لم يلتفت أحد في البداية لأهمية هذا المقال.

حتى قام الاقتصادي برتل اولين Bertil Ohlin وهو تلميذ سابق لهكشر بتطوير وتفسير نظرية هكشر من خط نشره كتابه عن التعاون الإقليمي والتجارة الدولية في عام 1933 ولقد حصل أولين على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1977 بالمشاركة مع james Mead عن أعماله في مجال التجارة الدولية.

ويمكن تفسير نظرية هكشر اولين إلى نظرتين مرتبطتين، النظرية الأولى تحاول تفسير مسبب اختلاف النفقات او المزايا النسبية بين الدول على اساس الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.

والنظرية الثانية تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الدولية على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج فيما يعرف بنظرية تعادل اسعار عناصر الإنتاج. ولقد ساعد اولين على توضيح أفكار هيكشر واستطاع بذلك أن يضع النظرية في قالبها النهائي. ويتفق اولين مع اساتذة هيكشر في أن نسب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلع التي تنتجها هذه الدولة. (عابد، 1999، صفحة 144)

ويفترض

- تحدد الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج في التحليل الأخير بالعرض من والطلب على المنتجات
- أن نوعية عوامل الإنتاج واحدة في الدولتين مع ثبات العرض منها كما أن الظروف التي تحكم ملكيتها واحدة وان دول الإنتاج متماثلة بالنسبة لنفس المنتج ولذا فان الاختلافات في الأسعار النسبية تكون راجعة إما إلى الاختلافات في ظروف الطالب أو الاختلافات في عرض عوامل الإنتاج.

ولقد تعرضت للعديد من الانتقادات التي أهمها: (يونس، 2015، الصفحات 81–92)

- تركز على الاختلاف الكمي في عرض عناصر الإنتاج.
- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.
- يغلب عليها طابع السكون لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية، أي أنها لم توضح ميكانيكية التطور، فيما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعد كذلك في الغد. ويتلخص جوهر النظرية في أن التبادل الحر للسلع يمكن أن يعتبر كبديل للتبادل الحر للعوامل الانتاجية وبما ان تبادل السلع يؤدي الى تعادل

أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي يمكن اعتبار ان التجارة الخارجية هي حل لمشكل الندرة النسبية لعوامل الانتاج

- **نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج**

طور العالم الأمريكي بول ساموبلسون نظرية أولين وقد أدى ذلك إلى نظريته حول "تعادل أثمان عناصر الإنتاج " التي عرفت باسم "نظرية هيكشر – أولين– ساموبلسون " تقول هذه النظرية انه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول، تتقلص إلى حد كبير الفوارق بين اسعار السلع"، وبذلك يتعادل أجور عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاجها. وبمعنى أخر، تكون التجارة الحرة بديلا من الحركة الحرة لعناصر الإنتاج دوليا.

وتؤكد فرضية ساموبلسون انه: في حال تجانس عناصر الإنتاج وتشابه التقنية والمنافسة الكاملة والحركة المطلقة للسلع، يؤدي التبادل الدولي إلى تعادل اسعار عناصر الإنتاج بين الدول، تفترض هذه النظرية، أولا قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط، ثانيا تفترض وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع (وجود رسوم جمركية). واستنادا لهذه النظرية يقوم البلد الذي يملك وفرة من اليد العاملة بإنتاج السلع ذات الكثافة العمالية، البلد الذي يملك وفرة من راس مال مع ندرة في عنصر العمل، فيمكن أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية، ويستورد من الخارج السلع ذات الكثافة العمالية.

- **نظرية مستولبر – ماموبلسون**

تدرس هذه النظرية أثر تغير اسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج وقد وضعت هذه النظرية عام 1941، أي أنها سبقت الدراسة التي نشرها ساموبلسون عن تعادل اسعار عوامل الإنتاج بنحو سبع سنوات.

لقد بنيت هذه النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية هكشر–ولين ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، وذلك في نموذج للتوازن العام.

تثبت النظرية انه في حالة زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة العائد الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة. ويعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلعة الأخرى مما سيحفز الزيادة في الإنتاج، بدلا من استيرادها وبما أن حجم العرض عامل ثابت، فان الإنتاج الإضافي المترافق بزيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عامل الإنتاج المستخدم في إنتاج السلعة الثانية إلى السلعة الأولى، ولكي يتم ذلك لا بد من زيادة سعر هذا العامل بالمقارنة مع سعر العامل الأخر ومن ثم سوف يزداد عائده (دياب، 2010، الصفحات 120–121).

- **لغز او متناقضة ليونتيفLcontief Paradox**

لقد استهل ليونيف اقتصادي أمريكي من أصل روسي حائز على جائزة نوبل سنة 1973دراسته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسات التحليلية لنظرية هيكشر أولين

فلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد سلعا كثيفة من رأسمال أكثر من السلع كثيفة العمل وهذا يتناقض مع نظرية مكشر – اولين. (مسعداوي، 2010، صفحة 50)

مما دعا ليونتيف إلى محاولة تفسير هذه المتناقضة وتبين معه أن تفسيرها يعود إلى أن عنصر العمل غير متجانس في الدول فاختلاف درجات التعليم والتدريب والخبرة كلها تجعل من عنصر العمل الأمريكي متفوق في الإنتاجية، حيث قام أسلوب تحليل المنتج وذلك لحساب ارس المال والعمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة أن التجارة فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من أرس المال. ومن خلال هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة ليها وقرة في العمل بالنسبة لأس المال لأن العامل الأمريكي يحيط به التجربة، الخبرة والتنظيم، وأن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة باللعبة لعصر راس المال، فعلى امريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لراس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل، ولكن بعض الاقتصاديين أعاد هذه المتناقضة إلى عدم صحة فرضياتها وهي:

أ–فرضية علم الانعكاس في كثافة ناصر الإنتاج: وهذه غير صحيحة لأنه من الممكن أن تكون السلعة كثيفة راس مال في دولة كثيفة العمل.

ب–فرضية دولتين، سلعتين، عنصرين إنتاجين: هذه الفرضية فيها تقريب غير واقعي للعالم الحقيقي فهناك الكثير من السلع تستخدم أكثر من عنصري إنتاج، لاسيما عنصر الموارد الطبيعية وبالتالي توسيع التحليل إلى ثلاثة عناصر سوف يفسد متناقضة ليونتيف. (الصوص، التجارة الخارجية، 2011، صفحة 38).

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

- **نظرية الفجوة التكنولوجية:**

يركز اصحاب هذه النظرية على الفارق الزمني بين إنتاج وتصدير السلع ذاتها في مختلف البلدان. أن التخصص في مثل هذه الحالة يحدده. تعاقب إنتاج السلع في مختلف البلدان مع استخدام عوامل الإنتاج التي تتيح للبلد المنتج، نتيجة الفارق الزمني في الخروج إلى السوق العالمية ومن أبرز صوب هذه النظرية انها لم تمكن من شرح حجم الفجوة التكنولوجية والعدى الزمني الذي يمكن أن تستمر خله تلك الفجوة قبل تلاشيها.

- **نظرية دورة حياة المسلمة (المنتج):**

تفسر هذه النظرية تطور التجارة الدولية بالسلعة الجاهزة استنادا إلى مراحل: الظهور، نمو(توسع) الطلب، إشباع الطلب (النضوج)، الركود او الانحطاط (الأفول). بحيث أن انتقال السلعة من مرحلة إلى أخرى يخلق إمكانات جديدة لانتشار الإنتاج في بلدان مختلفة ذات مستويات مختلفة من توافر الشروط الضرورية للإنتاج، وتلك بسبب تبدل طابع الإنتاج الذي يتطلب مستوى معين من مهارة اليد العاملة.

إلا أنها لا تقدم تفسيرا شموليا لاتجاهات تطور التجارة الدولية. فثمة العديد من السلع على سبيل المثال، السلع ذات دورة الحياة القصيرة لا تتدرج ضمن سياق نظرية " دورة حياة المنتج".

- **نظرية تأثير حجم الإنتاجTheory of Scale economies model**

يتلخص جوهر هذه النظرية في أن الدولة ذات السوق الداخلية الكبيرة تصدر تلك السلع التي تنبع فائدتها من التوفير في الناتج الكبير. فالتجارة الدولية تتيح توسيع سوق التصريف، وتكوين السوق المتكاملة الواحدة الأكثر اتساعا من سوق أي دولة بمفردها مهما كان حجمها. أما الدولة ذات السوق غير الكبيرة فتركز جهودها على إنتاج السلع التي لا تتطلب ميزات خاصة في الحجم، بالرغم من أسعار مبيعاتها المرتفعة إلا أنها لا تتمتع بطابع شمولي أيضا كونها لا تعالج سوى جزء في حالة السوق

- **نظرية المنافسة:** برصد بورتير في مؤلفاته المكرسة لدراسة المنافسة العالمية اربعة متغيرات رئيسية تحدد تطور التجارة الخارجية هي:

- عوامل الإنتاج: بين ان البلد لا يرث عناصر الإنتاج بل تخلق في مجرى إعادة الإنتاج الموسع فيه.
- ظروف الطلب: هي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية التي تحدد تطور الشركة وكذا مراقبة السوق العالمية والتنبؤ بتطورها.
- وضع الفروع التابعة والتي تقدم الخدمات الضرورية وذلك بوجود بيئة إنتاجية مؤهلة وذات كفاءة عالية تؤثر في نشاط الشركة.
- استراتيجية الشركة في ظروف المنافية من خلال السعي للعثور على إمكانات المنافسة الفعالة والطويلة الأمد في القطاع الذي تنتمي إليه ويقول ان الاستراتيجية هي التي تتفق مع قطاع صناعي محدد وراس مال شركة معينة يمكنها أن تجلب النجاح. (دياب، 2010، صفحة 128)

- **نظرية الجاذبية:** حيث تقوم هذه النظرية على فروض المنافسة الاحتكارية واقتصاديات الحجم التي تقدم تفسير أفضل للتجارة الدولية. إن نموذج الجاذبية مشابه لقانون نيوتن الذي ينسب للتجاذب بين جسمين إلى كلتيهما والمسافة بينهما، ووفقا لمفهوم الجانبية فان التجارة الثنائية بين إقليمين بصور (GNP.GDP)

وتعتمد على المسافة بينهما ولديها أربع تطبيقات:

- نموذج التكلفة عند الحدود Cost of border :في ظل وجود تسهيلات للحدود المشتركة للتجارة الثنائية بين الدولتين j و i فان نفس الحدود يمكن أن تكون عائقا للتجارة، ومع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير فان التجارة البينية للإقليم يجيب أن تنمو بمعدل أسرع من التجارة ما بين الأقاليم j و i في ما يعرف باثر الحدود.

- تفسير أنماط التجارة :Explaining Trade patterns يمكن تفسيرها باستخدام معادلة الجاذبية وكذلك التجارة الكلية والتجارة الثنائية فيما بين الصناعات، حيث تم وضع مؤشرات لها على مستوى الصناعة وهذه المؤشرات سواء كانت كلية أو بمتوسط مرجح تم تفسيرها باستخدام معادلة الجاذبية وكذا نوع التجارة كطريقة بديلة لتحليل التجارة داخل الصناعات.
- خلق التجارة مقابل تحويل التجارة Intra-Industrial Trade and Trade creation versus trade: diversion حيث تم استخدام معادلة الجاذبية في معالجة موضوع الإقليمية باعتبار أن دولتين j و i ، قد وقعنا اتفاقية إقليمية ومتغيرين، الأول: هو الاتفاقية Both in ومعناه أن الدولتين في الاتفاقية. الثانيIn out : ومعناه أن الدولتين خارج نطاق الاتفاقية، وعليه إذا كانت الإشارة المقدرة للمتغير both in موجبة فإن هناك خلقا للتجارة نتيجة الإقليمية وعلى العكس لو أن الإشارة المقرة للمتغير in out سالبة فإن هناك تحويل للتجارة ويتم إجراء هذا الاختبار لكي تصور التجارة المحتملة كنتيجة لأنظمة التكامل الإقليمي.
- تقدير التجارة المحتملة Calculation of Trade potentials :يفسر نموذج الجاذبية الصادرات الثنائية بين دول العينة التي تم اختبارها لقد ظهرت مجموعة من المشاكل مرتبطة بتطبيقه والتي لا تقلل من أهمية النموذج، وإنما تجعل القياس القائم عليه اقل دقة فقط من بينها، مشكلة تعدد العلاقات الخطية، مشاكل مرتبطة بكيفية قياس متغيرات مثل الدخل والمسافة البيانات المستخدمة في النموذج. (لحسن، 2012، صفحة 13)

➢ **نظرية كرودمان:**

تتمحور النظرية الاقتصادية الجغرافية الجديدة في جوهرها حول المدن. وفكرتها الرئيسة بسيطة فالشركات ترغب في علاقات وثيقة مع زبائنها، والعمال يرغبون في علاقات وثيقة مع رؤسائهم، لكن الزبائن والعمال هم نفس الأشخاص لذا فهناك حافز طبيعي للأشخاص والشركات لأن تكون العلاقات بينهما وثيقة.

ان احدى مخرجات هذه النظرية هي انه نادرا ما تنمو مدينة جديدة ما في نتصف الطريق بين مدنيين قائمتين. ان المدن الكبرى تتاجر مع بعضها البعض بالفعل، وهي في غنى عن ظهور شقيق صغير بقربها، ففي كل مرة تبدأ دولة جديدة فيها رحلتها من حالة الركود الى ان تصبح قوة صناعية كبرى يحدث التغيير فجأة وبمرور الوقت وظهور المزيد والمزيد من البلدان المتقدمة التي توفر التمويل فكل اقتصاد مناعي ينمو بشكل أسرع من سابقه مما سيؤدي الى نمو إعجازي.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

منذ العصور القديمة، شهدت السياسة التجارية تغيرات وتطورات هائلة من الليبرالية إلى الحماية أو العكس، ويرتبط هذا التغيير بشكل أساسي بازدهار أو ركود الاقتصاد الدولي، لذلك تخضع التجارة الدولية في البلدان حول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية، للتشريعات واللوائح الرسمية من جانب الدولة التي تعمل على تنفيذها بدرجة أي تحريرها من القيود الجمركية وغير الجمركية.

المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية

يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على انها: " مجموعة القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

ويقصد كذلك بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها مع الخارج بغرض تحقيق اهداف معينة فالسياسة التجارية تختلف من دولة الى أخرى، باختلاف النظم الاقتصادية، فكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق الأهداف الاقتصادية، ففي الواقع هي وسيلة الى جانب وسائل أخرى تستعين بها الدولة لتحقيق اهداف معينة.

ولعل من الضروري توضيح النموذج الواقعي للسياسة التجارية الدولية التي تطبق اليوم فهي عبارة عن مزيج للسياسة التجارية الدولية التي تطبق اليوم فهي عبارة عن مزيج لسياسة الحرية والحمائية التجارية، بحيث ان المنظمة العالمية لتجارة رخصت للدول حق الحماية من سياسة الإغراق من جهة وحماية الصناعات الناشئة من جهة أخرى. (الحميد، السياسات الاقتصادية(تحليل كلي)، 2002، صفحة 124)

يقصد بالسياسة التجارية" مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدول للتداخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة مبنية، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج" (منصور، 2013، صفحة 125).

المطلب الثاني: أهداف السياسة التجارية

تسعى السياسة التجارية الى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي، وبالإضافة الى ذلك هناك اهداف أخرى نذكر بينها: (الحميد، السياسات الاقتصادية(تحليل كلي)، 2002، الصفحات 127-130)

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات.
- ✓ حماية الإنتاج الوطني النحلي من المنافسة الأجنبية.
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
- ✓ تشجيع الاستنكار من اجل التصدير بإقامة المناطق الحرة.
- ✓ زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني، بشرط ان يتوفر عدد من الشروط الاقتصادية للحماية العقلانية وهي:

- ✓ معرفة ماهي الصناعات الأساسية التي تستحق الدفاع عنها، بمعنى ان تكون الصناعة المحمية فعلا لها فرص تحقيق غزو الأسواق وجلب العملة الصعبة.
- ✓ تحديد الفترة القصوى التي من خلالها يمكن للمنتوج المحلي ان يصل قترة النمو من اجل مواجهة التحدي ومنافسة المنتوجات الأجنبية.
- ✓ التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني، بالأدوات الملائمة.
- ✓ إيجاد الية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

المطلب الثالث: أنواع وأدوات سياسات التجارة الخارجية

الفرع الأول: أنواع سياسات التجارة الخارجية

تقسم السياسات التجارية الدولية من طرف الاقتصاديين إلى نوعين رئيسيين وهما: (الحميد، السياسات الاقتصادية(تحليل كلي)، 2002، صفحة 124)

- سياسة حرية التجارة
- سياسة حماية (تقييد) التجارة، وهذا بحسب اختلاف النظم الاقتصادية.

اولا: سياسة حماية التجارة الدولية

يقصد بحماية التجارة الدولية، تقييد التجارة مع الخارج من خلال تدخل السلطات العامة في الدولة في كل أو بعض المؤثرات التي تتدخل لتسيير المبادلات الخارجية وفقا لما تفرضه المصلحة العليا لها.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حماية التجارة الدولية بانها عبارة عن مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تقع تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية او غير كمية، تعريفية او غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق اهداف اقتصادية معينة.

فلقد نادي الكثير من الاقتصاديين بتقييد التجارة الخارجة وضرورة حمايتها باستخدام الدولة لسياستها التجارية للتأثير على اتجاه المبادلات مع الخارج، وعلى حجمها ومن اهم الحجج التي جاء بها أنصار هذه السياسة تنقسم عادة إلى حجج اقتصادية وغير اقتصادية.

- ➢ الحجج غير الاقتصادية وهي الخوف من الحرب وحماية النظام الزراعي والمحافظة على الطابع الوطني.
- ➢ الحجج الاقتصادية وتتمثل في حماية الصناعات الوليدة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الى داخل الوطن وتنويع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة، زيادة الضرائب الجمركية.
- ➢ أن معظم الحجج المقدمة من قبل أنصار الحماية غير مقنعة الى حد كبير، الا ان الحجة الخاصة بحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الدولية، تبقى من الحجج التي لها وزنها الاقتصادي وذلك لعدم

نضجها والصمود أمام صناعات اجنبية استكملت قدرتها على المنافسة فيتحقق من خلال حمايتها، المحافظة على النسيج الصناعي الوليد في الدولة.

ولعله من الملاحظ كذلك أن مجمل هذه القيود المختلفة المفروضة على التجارة الدولية، بدان مجمل الدول المستعملة لها في التخفيف منها والتحول تدريجيا الى رفع جميع العراقيل عنها، وبالتالي تحرير التجارة الخارجية، وفق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي، في كثير من الدول النامية، ويمكن اضافة الى ذلك ما ترمي اليه المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا: سياسة حرية التجارة الدولية

يقصد بحرية التجارة الدولية، علم تدخل الدولة في نشاط المبادلات التجارية الدولية، بمعنى تركها تسير بدون قيود سواء كانت جمركية او غير جمركية، وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الدولية بانها عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على ازالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

فلقد نادي الكثير من الاقتصاديين إلى تحرير التجارة الدولية وجعلها خالية من القيود والعقبات، فلا يحق فرض أي حواجز تعرقل دخول السلع عبر الحدود.

وينادي أنصار سياسة حرية التجارية بضرورة القيام بالتبادل الدولي من أجل تحقق المكاسب، وفي نظام دولي خالي من القيود والعراقيل، واستنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها:

1-التخصيص في الانتاج

تتناف عدة دول في فروع واحدة من الانتاج دون أن تجد كل منها مصلحة واضحة في الانتصار على فروع دون غيره، بالإضافة إلى ذلك فان الظروف الانتاجية التي تدعوا الى التخصص معرضة للتغيير ومن الصعب في الفترة القصيرة أن يتكيف تركيب الانتاج، بحيث يتناسب وهذه الظروف الجديدة لاسيما إذا اعتمدنا على قوي السوق وحدها لتحقيق هذا التكيف.

2-الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية

فهي تراعي مصلحة المستهلك وتهمل وجهة نظر المنتج الوطني نظرا لأنه ليس من السهل أن ينتجه المنتج الى فرع جديد يكون العائد فيه أعلى من الفرع الذي يفقده بسبب حرية التجارة وشدة المنافسة الأجنبية، وبذلك فان من المحتمل أن تؤدي الحرية الى الاضرار بمصالح بعض المنتجين، ومن جهة أخرى توجد احتكارات دولية نظم المنتجين الوطنيين والأجانب وتقسم بينهم الأسواق وبذلك قد يتحقق الاحتكار للمنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة وقدرة المحتكر الداخلي على البقاء بعيدا عن المنافسة الدولية تتوقف على مشكلات المنافسة ونفقات النقل، فيمكن أن يتمتع المنتج المحلي بالاحتكار نظرا لبعد المسافة وارتفاع نفقات نقل السلع من الخارج الى الداخل مما يجعل ثمنها أعلى من ثمن السلع المماثلة المنتجة محليا.

3-كون الحرية تشجع التقدم التقني

يرد على هذه الحجة أنها تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، كون طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح والقضاء على المنتج الضعيف وبذلك إذا حصل المنتج الخارجي على أي تفوق في الانتاج نتيجة التقدم الفني، ونجح في تلك سيؤدي الى سحب السوق المحلي من المنتج الوطني، وبالتالي اضمحلال هذا الفرع من الانتاج والاعتماد على الاستيراد لتمويل احتياجات الاستهلاك.

4-كون الحماية تؤدي الى سياسة افقار الغير

لقد ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وأساسها هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تدعو الى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام لان التقليل من حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات وحيث أن التجارة الدولية ماهي الا تبادل ومقايضة في السلع والخدمات بين الدول فلن تستطيع الدولة أن تصدر فائض انتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض انتاج العالم الخارجي.

الفرع الثاني: أدوات السياسة التجارية

ان تحقق اهداف سياسات التجارة الخارجية يتطلب مجموعة من الإجراءات او الأدوات التي تسمى بأدوات التجارة الخارجية ويقصد بها كل الأساليب التي تؤثر على حركة التجارة الخارجية وهناك تباين في الأدب الاقتصادي في تقسيم هذه الأدوات لكنها تصب في نفس المعنى ومن بين هذه التقسيمات نجد: (نورة، 2011-2012، صفحة 25)

أولا: الأساليب السعرية: تعتبر من الوسائل المحفزة التي تعمل على تشجيع الصادرات وتقليل الواردات.

أ- **الرسوم الجمركية:** هي عبارة عن "ضريبة تفرضها الدولة على السلعة طد عبورها الحدود الجمركية الوطنية دخولا -واردات -أو خروجا -صادرات ". وهناك أنواع متعددة من الرسوم الجمركية يمكن التمييز بينها على اساس كيفية تقدير الرسم فنجد:

الرسوم القيمية: تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة.

الرسوم النوعية: تحدد على اساس الوحدة من السلع بالعدد او الوزن.

الرسوم المركبة: وتتضمن كل من الرسم النوعي يضاف إليه الرسم القيم

او على اساس الغرض المنشود من فرضه فنجد الرسوم المالية والرسوم الحمائية فإذا كان الهدف ايجاد مورد دخل لخزينة الدولة تسمى رسوما مالية، أما إذا كان الهدف حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية فتسمى رسوما حمائية.

ب- **الإعانات:** تقدم الدولة الإعانات في صور مختلفة لتوجيه تجارتها، إذ تأخذ هذه الإعانات صورتين هاما: 1/الاعانات الاستيراد: وهي الإعانات المقدمة للواردات قصد خدمة الاقتصاد الوطني والنشاط التصديري والتي تأخذ صورة مالية في إطار السياسة التموينية مباشرة للواردات والتي تساهم في إنتاج سلع

تصديرية تباع بأقل من أسعار شرائها إذ يعرف هذا الإجراء بالدعم المستتر للصادرات، كما تأخذ شكل إعفاءات جمركية على الواردات الهدف منها إنشاء أو تطوير منشآت إنتاجية في الداخل.

2/إعانات التصدير : وهي عبارة عن دفع الحكومة اعانات للمؤسسات أو الأفراد بان يبيعوا السلع في الخارج هذه الإعانات قد تكون على اساس مبلغ ثابت من قيمة السلعة أو كنسبة من قيمة السلع المصدرة او تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعم مركز المالي كالإعفاءات او التخفيضات الضريبية، التسهيلات الائتمانية إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية...

ج-الإغراق: يشمل النظام الإحراق في:

بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل من نفقة إنتاجها أو يقل من أثمان السلع المماثلة او البديلة في تلك الأسواق او يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية. ونميز له ثلاثة انواع هي:

1/الإغلاق العارض : يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من ملتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

2/الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية او القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.

3/الإغراق الدائم : يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة او تنتجه لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

رابعا: تخفيض سعر الصرف: الذي يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية ومن ابرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الاجنبية و على هذا يعتبر تخفيض سعر الصرف إجراما سعريا.

ثانيا: الأدوات الكمية

تستخدم بعض الدول ما يسمى بالأساليب الكمية التي تؤثر في تيارات التبادل تأثيرا كمية مباشر والتي تمثل في:

1- **نظام الحصص:** يقصد به فرض قيود على الاستيراد، ونادرا على التصدير، خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم، المسموح التعامل باستيرادها او تصديرها. وقد تكون الحصص كمية او قيمية ولكل منها مزاياه وعيوبه، وقد انتشر هذا النظام عقب الكساد في أوائل الثلاثينات، وكان قد تم الأخذ به خلال الحرب الأول، عندما قامت فرنسا بإحيائه واستخدامه كقيد على الواردات ثم تبعتها في ذلك كثير من الدول وذلك لعدة أسباب منها: عدم مرونة عرض الواردات، وعدم معرفة ظروف عرض وطلب السلع، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يشعر أكثر مرونة في حماية

الصناعات الوطنية لإمكان الأخذ به في حدود الاتفاقات التجارية التي ترتبط بها الدولة، كما تبدوا أهمية ذلك بوجه خاص في حالات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية.

ويثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص من الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين، ويجب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية، وما قد ينجم عنه من مساري الجمود والتحكيم البيروقراطي.

أما الآثار الاقتصادية للحصص كثيرة ومتنوعة ولا يوجد فرق كبير بينها وبين آثار الرسوم الجمركية باستثناء الأثر الخاص بتحقق إيراد لخزانة الدولة. ففرض نظام الحصص على السلعة المستوردة يؤدي إلى إيجاد تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل مما ينشأ فرصة للحصول طي ربح إضافي. أما من يحصل على الربح فالأمر يتوقف في الواقع على كيفية تنظيم النظام الحصص ولى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

2- تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك

ثالثا: الأدوات التنظيمية

يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية، وبين المعاهدات والاتفاقات التجارية، اتفاقيات الدفع، حسب الاتي:

1- المعاهدات والاتفاقيات التجارية

هي اتفاق تعقد الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي او إداري. وعادة ما تضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة، وأحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل، على أن أهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شهرة هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ". ويتميز الاتفاق التجاري بأنه تعاقد بتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين، عن المعاملات التجارية بقصر مدته حيث يغطي عادة سنة واحدة، وقد تعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد او التجارة الخارجية.

2- اتفاقيات الدفع

ينتشر اسلوب اتفاقيات الدفع بين الدول الأخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقيد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان. وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد

في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات، وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له.

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لهذا الفصل توصلنا الى انه توجد في الواقع عدة عوامل من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، كما أن التجارة الخارجية لها عدة أثار على العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، الدخل القومي، توزيع الدخل.

ومن مختلف النظريات التي قمنا بسردها في هذا الفصل نستخلص أن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي، حيث أنها تفسر التبادل في الواقع ما بين الدول دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه بينما تسمح بإعطاء نظرة إيجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بالتجارة الدولية وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، أما الاتجاهات الحديثة في التفسير التجارة الدولية بأنها تفسر الجزء الثاني من التبادل والمتعلق بالعلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية، أما النظريات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم وإلى تشابه الاذواق وإلى تنوع المنتجات.

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية

تمهيد

يتوضع النمو الاقتصادي على رأس أهداف السياسات الاقتصادية، الذي تسعى الدول للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، ولأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي، وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، وتعتبر التجارة الخارجية ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي، كما أنها تعتبر كمحرك للنمو والتنمية، وأيضا كوسيط لنقل النتائج الحضاري وإشاعة الابتكار وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي.

حيث سنتطرق في هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

لقد أخذ النمو الاقتصادي محل اهتمام العديد من الاقتصاديين في شتى المجتمعات، فلقد أصبح اليوم من أهم المصطلحات التي يتناولها الاقتصاديون كونه العامل الأساسي في قياس رقى وتقدم الأمم والمجتمعات، إذ يعتبر المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره.

المطلب الأول: تعريف واهمية النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه العملية التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية في البلد نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية أو تطور تقنية الإنتاج. (علاوي، الفتلاوي، و الزبيدي، 2013، صفحة 281)

فقد عرف jacques lecaillon النمو الاقتصادي على أنه "مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل، وبذلك فإن النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التوسع الاقتصادي والذي يعني الزيادة الظرفية في الانتاج" (مسعى، 2012، صفحة 150)

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة قدرة الوطن على انتاج السلع والخدمات، فكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل النمو السكان كلما كان ذلك أفضل، لأنه سوف يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد (صخري، 2005، صفحة 12)، كما يعني مفهوم النمو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وهو يشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع (محمد و عبد القادر، 2003، صفحة 11).

وبمعنى أخرى يعرف بأنه، هو عبارة عن حدوث زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلى الإجمالي بين فترتين أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي.

ويعبر عن الدخل الفردي بالعلاقة الرياضية التالية: (الوادي، 2007، صفحة 331)

متوسط الفرد من الدخل الحقيقي =إجمالي الحقيقي الدخل المحلي/عدد السكان

أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن بفوق معدل النمو السكاني وبالتالي تكون العلاقة على الشاكلة: (عجمية، 2013، صفحة 86)

معدل نموا الاقتصادي الوطني = معدل نمو الدخل القومي–معدل النمو السكاني

وبصفة عامة، يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المتتابعة في الفترة الطويلة للكميات المعبر عنها بحيث هذا التتابع يضمن تعديلات في الهيكل الاقتصادية

الفرع الثاني: أهمية النمو الاقتصادي

النمو هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة، ويوغر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة مت يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني زيادة في مستوى المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو دخول النقدية بالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج. (خليفة، 2001، صفحة 15)

الفرع الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالتجارة الخارجية

ان العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو تتأسس على حسب نظريتان للتجارة الخارجية هما: النظرية التقليدية الحديثة نظريات التجارة الحديثة، الا أن الاختلافات الجوهرية بينهما تتمثل في أن النظرية التقليدية الحديثة تفترض المنافسة التامة، محدودية الموارد، وعدم انتقال التكنولوجيا، وثبات الغلة مع الحجم، نجد ان النظريات الحديثة للتجارة الحديثة والتي قادها في بداية التسعينيات اقتصادين مثل (Dixit ، Krugman Helpman Lancaster and Norman)، تفترض المنافسة غير النامة او الاحتكارية، انتقال التكنولوجيا وتزايد الغلة الحجم، ومن بين أهم نقاط الاختلاف نجد نظرتهم لعلاقة الصادرات بالنمو، حيث ترى مع النظرية التقليدية ان تحرر الصادرات يحفز النمو، وترى النظرية الحديثة ان الاهتمام بالنمو وتعزيزه من شانه ان يقود الى تعزيز الصادرات لاحقا. (جلولي، 02ديسمبر 2021، الصفحات 125–126)

حسب نماذج التنمية الاقتصادية، على الدول تنويع صادراتها من مواد أولية الى مواد مصنعة من أجل الوصول الى التنمية المستدامة (Syrquin1989 ; Chenery 1979)، اضافة الى ان عدم استقرار الصادرات يعتبر السبب الرئيسي لحتمية تنويع الصادرات، مثلها مثل المحفظة المالية في تقليل المخاطر، حيث ان الدول التي تتخصص في تصدير سلعة معينة ستعاني كثيرا من تقلبات السوق وعدم استقرار أسعار هذه السلع

تطور الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات:

فيما يلي سنستعرض اشكال بيانية توضح تطور الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات في الدول السنة محل الدراسة:

-1 -تطور الناتج المحلي الإجمالي: من خلال الشكل التالي سنستعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي في

دول شمال افريقيا:

الشكل 01-02: تطور الناتج المحلي الاجمالي

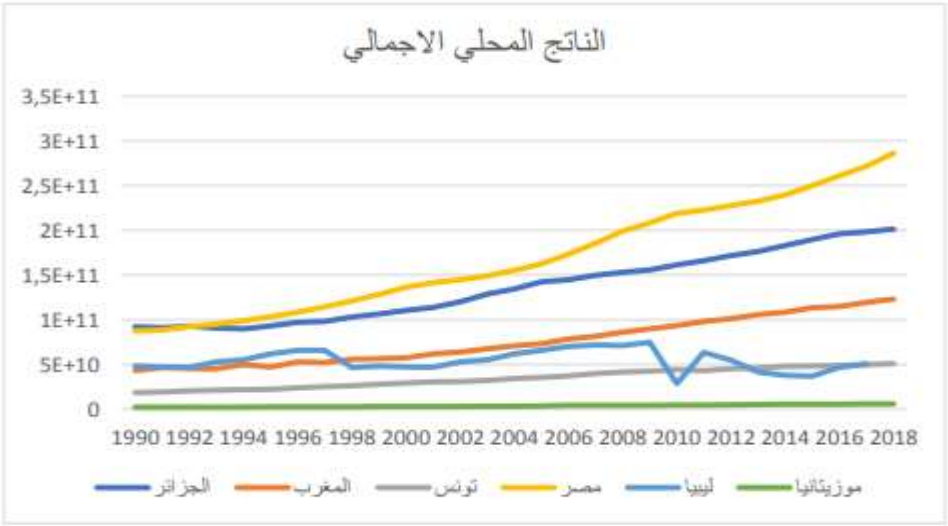

المصدر: محمد جلولي، أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية 1990-2018، مجلة التمويل والاستثمارات والتنمية المستدامة، المجلد 06/العدد02 ديسمبر 2021، ص125.

من خلال الشكل رقم 01-02: نلاحظ أن 4 دول تحقق نمو مستمر ومتواصل في ناتجها المحلي الإجمالي الى ان هذا النمو يختلف من دولة الى أخرى، حيث جاءت مصر في الصدارة حيث انتقلت من 88 مليار دولار في 1990 الى 200 مليار تقريبا في 2008 حتى وصلت الى تقريبا 287 مليار في 2018، محققتا نموا ملحوظا، تليها الجزائر والتي حققت سنة 1990 ناتجا محليا اجماليا قدر ب 92 مليار دولار، ثم 153 مليار سنة 2008، لتصل الى 200 مليار دولار سنة 2018، ثم المغرب بناتج محلي اجمالي قدر قي 1990 بـ 44 مليار دولار، ثم 87 مليار دولار في 2008، و 123 مليار دولار في 2018، تونس في المركز الرابع بـ 19 مليار دولار في 1990، ثم 41 مليار دولار في 2008، و 50 مليار دولار في 2018، أما بالنسبة لليبيا فهي تعاني من تذبذب في ناتجها المحلي الإجمالي بين الهبوط والصعود ونظرا كذلك لتضارب الأرقام، وموريتانيا فهي تعتبر من الدول الفقيرة نظرا لما نلاحظه من ارقام حول ناتجها المحلي الإجمالي.

الشكل02-02: تطور الصادرات

المصدر: محمد جلولي، أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية 1990-2018، مجلة التمويل والاستثمارات والتنمية المستدامة، المجلد 06/العدد02 ديسمبر 2021، ص126.

أما بالنسبة للصادرات ومن خلال الشكل رقم 02-02، والذي يمثل تطور صادرات الدول الستة، نلاحظ أن الجزائر احتلت الصدارة لمدة طويلة من 1996 الى 2016، حيث كانت صادرات الجزائر في منحى تصاعدي منذ 1991أين قدرت بـ 44 مليار دولار حتى 2005 أين كانت تقدر بـ 72 مليار دولار، ثم اخذت منحى تنازلي أين وصلت الى 52 مليار دولار سنة 2018، ثم نجد مصر التي كانت صادراتها سنة 1990 تقدر بـ 10 مليار دولار، وبدأت في التصاعد لتصل الى 56 مليار دولار في 2008، وتراجع حتى سنة 2016 لتصل الى 36 مليار دولار، ثم تصاعدت الى 90 مليار دولار في 2018 اين حققت قفزة نوعية في صادراتها، لتاتي المغرب بعد ذلك بـ 11 مليار دولار سنة 1990، لتستمر في التصاعد حتى سنة 2018 بـ 46 مليار دولار، تليها تونس بـ 6 مليار دولار في 1990، ثم أخذت في التصاعد حتى وصلت الى 26 مليار دولار في 2018، أما بالنسبة لموريتانيا فكذلك صادراتها تعاني ضعف شديد حيث سجلت سنة 1990 1.6 مليار دولار، وسنة 2018 سجلت 2.5 مليار دولار، لنجد ليبيا في التي تعاني تذبذبا شديدا في صادراتها حيث حققت أكبر صادراتها سنة 2007 بـ 57 مليار دولار ثم أخذت في التذبذب بدرجات كبيرة لتصل الى 12 مليار دولار 2016، و35 مليار سنة 2018.

الشكل 03-02: تطور الواردات

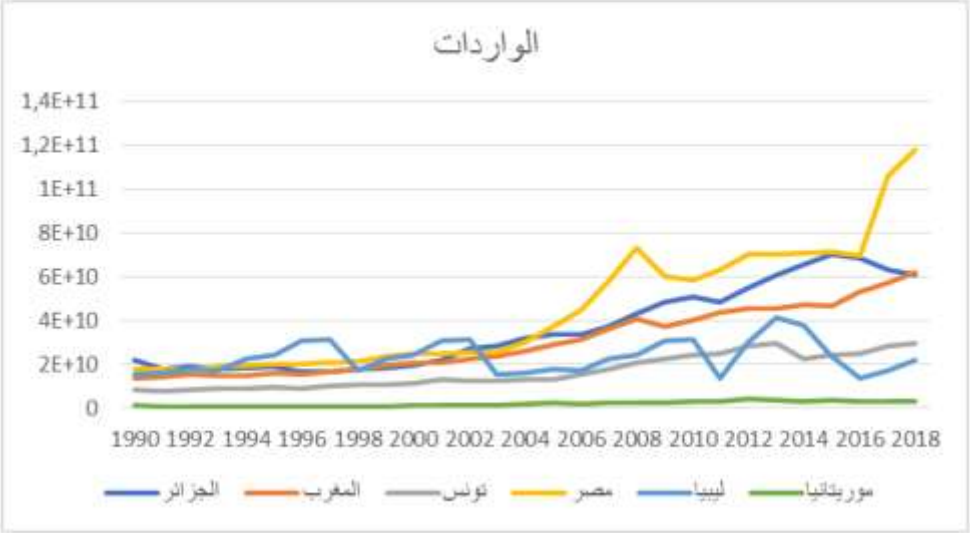

المصدر: محمد جلولي، أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية 1990-2018، مجلة التمويل والاستثمارات والتنمية المستدامة، المجلد 06/العدد02 ديسمبر 2021، ص126.

من خلال الشكل رقم 03-02 نلاحظ ان 5 دول سجلت منحى تصاعدي لوارداتها ولكن بدرجات متفاوتة، حيث سجلت مصر سنة 1990 واردات بقيمة 10 مليار دولار، ثم 73 مليار سنة 2008، لتسجل سنة 2018 حوالي 118مليار دولار كواردات، ثم تأتي الجزائر التي سجلت سنة 1990 21 مليار دولار، ثم 43 مليار دولار في لتصل الى 70 مليار دولار سنة 2015، لتتراجع الى 61 مليار دولار سنة 2018، ثم تأتي المغرب بـ 13 مليار دولار في 1990، و40 مليار دولار في 2008، ثم 61 مليار دولار في 2018، تليها تونس بـ 8 مليار دولار في 1990، ثم 20 مليار دولار في 2008، لتسجل 29 مليار سنة 2018، موريتانيا نلاحظ ان وارداتها كذلك صغيرة مقارنة بالدول الأخرى، حيث سجلت سنة 1990 حوالي 1 مليار دولار، و2 مليار دولار في 2008، و3 مليار دولار في 2018، اما بالنسبة لليبيا فنلاحظ كذلك التذبذب الكبير في وارداتها.

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وطرق قياسه

الفرع الأول: خصائص النمو الاقتصادي

حدد سيمون كزنتس (S. KUZNETS) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 ستة خصائص للنمو الاقتصادي وأشار بالتحديد إلى الدول المتقدمة وهي: (ميلود، 2013-2014، صفحة 10)

أولا: المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني

مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة من 1770 إلى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية، فقد بلغ

متوسط معدلات النمو النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال الـ200 سنة الماضية نحو 2% ، 1% بالنسبة للنمو السكاني و 3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي، وقد تضاعفت هذه المعدلات خلال الـ 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي، حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل دخول الثورة الصناعية، وكذلك قد تضاعف معدل النمو السكاني من 4 إلى 5 مرات وكذلك معدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي من 40 إلى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن التاسع عشر.

ثانيا: المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP). فقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وتوضح الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج، وقد أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50 % إلى 75 % للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.

ثالثا: المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي

لقد سجل النمو الاقتصادي عبر التاريخ للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو، وهي المعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو حيث يتمثل هذا التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى أنشطة غير الزراعية، ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، ويصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية إلى الشركات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات وأخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية والريفية إلى المناطق الخضرية والأنشطة الصناعية والخدمية على سبيل المثال كان إجمالي قوى العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي عام 1846 في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 53.5% وقد انخفضت هذه النسبة بحلول عام 1960 لتصل إلى 7 % فقط. كذلك نجد أن القوى العاملة في بلجيكا الملتحقة بالنشاط الزراعي قد انخفضت من 51% عام 1846 إلى 12،5 % عام 1947 ولأقل من 7% عام 1970 وكذلك نجد أن معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة كبيرة ومتزايدة.

رابعا: المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الاتجاهات والمؤسسات والأيديولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث "Modernisation " ولهذا العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

- الرشادة: وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، فما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي وتكنولوجي، فلابد من تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو في المواصلات ..الخ، والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وانما أيضا لابد أن يصاحبها تفكير حديث.
- التخطيط الاقتصادي: والذي يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.
- التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: ويعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثورة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.
- تحسين الاتجاهات والمؤسسات: يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية وتشجيع المنافسة الفعالة وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر في الفرص مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طرق غرس المثل العليا، الكفاءة، الذكاء، الحفاظ على الوقت، الالتزام، الأمانة، القيادة، التعاون، الاعتماد على الذات، الاستقامة والنزاهة وبعد النظر.

خامسا: الامداد الاقتصادي الدولي

هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية، فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة الخاصة في المواصلات والاتصالات فكل هذا كان له تأثير كبير على توحيد العالم وتحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة من قبل في القرن التاسع عشر، وأيضا فتحت الإمكانات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة، ففي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان هناك سيطرة استعمارية لتلك الدول المتقدمة على الدول الفقيرة مثل إفريقيا جنوب الصحراء وأجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية الأمر الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال، وذلك من خلال الحصول على المواد الولية الرخيصة وفتح الأسواق للتصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات.

سادسا: الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العلمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80% من الناتج العالمي، في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة والفجوة آيلة إلى التوسع أكثر فأكثر.

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المقاييس المعتمدة في قياس النمو الاقتصادي وهي تتعلق بـ: (السريتي و على عبد الوهاب نجا، 2008، صفحة 340)

أولا: معايير الدخل

تعتمد هذه المعايير في مجملها على الدخل سواء في شكله الاسمي أو الحقيقي، بحيث يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي من بلد لأخر، ويعتبر الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم لقياس التنمية ومن معاييره نجد:

- ✓ معيار الدخل القومي الكلي: حيث يعتمد هذا المعيار على المقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية ويمكن تعديل هذا المعيار ثان هو:
  - الدخل القومي الكلي المتوقع: والذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدول وإمكانياتها يوصى بعض الاقتصاديين بالأخذ بهذا المعيار.
- ✓ معيار متوسط الدخل: يعتبر هذا المقياس من أفضل المقاييس لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا، ويمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان بمعنى (إجمالي الدخل القومي/عدد السكان).

ومع هذا فان هذا المقياس تعرض لجمة من المشاكل نذكر أهمها:

- التشكيك في الإحصاءات الرسمية التي تعطي قيما غير دقيقة لعدد السكان وحجم الدخل بالنسبة للدول النامية.
- يحسب هذا المتوسط لمجمل عدد السكان من ناحية الاستهلاك، أما إذا خص بالسكان العاملين فهذا سيكون مفيدا من نواحي الإنتاج، وهنا ينتج لنا نوعين من المعادلات:

➢ معدل النمو الاقتصادي البسيط: وهو يقيس معدل النمو متوسط دخل الفرد الحقيقي في أي سنة مقارنة بالسنة السابقة عليها ويحصل عليه عن طريق المعادلة التالية:

$$TC = \frac{Yrt - Yrt-1}{Yrt-1}$$

حيث: Yrt-1 الدخل الحقيقي في الفترة السابقة، Yrt: الدخل الحقيقي في الفترة التالية، TC: يمثل معدل النمو.

ولذا يستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط السنوية للحكومة.

- معدل النمو الاقتصادي المركب: فهو يقيس متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، ويستخدم أيضا في تقييم الخطط المتوسطة والطويلة الاجل، ويتم حساب معدل النمو المركب وفق المعادلة التالية:

$$Yr_n = (1 + TC)^n => TC = \sqrt[n]{Yr_n}\,, Yro$$

حيث Ym: الدخل الحقيقي في الفترة، yro: الدخل الحقيقي في فترة الأساس، TC: معدل النمو، n: عدد السنوات.

معادلة سنجر (Singer) للنمو الاقتصادي

وضعت هذه المعادلة من طرف الأستاذ سينجر سنة 1952 وذلك بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين أمثال "هيكس، هارود–دومار" والمعادلة وفق الأتي:

$$D = SR - R$$

حيث D: يمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد، P: تمثل إنتاجية رأس المال، S: تمثل معدل الادخار الصافي، R: تمثل معدل نمو السكان السنوي.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد=(معدل الادخار الصافي× إنتاجية رأس المال الجديدة) – معدل النمو السكان

وقد افترض سينجر قيما لهذه المتغيرات حيث أن:

- الادخار الصافي Net Saving قدر بـ6 %، وهي نسبة مقبولة لدى سنجر.
- معدل النمو السكاني Population Growth قدر بـ 1.25 %ويعد أقل من المعادلات السائدة في الدول النامية إذ يقدر بحوالي 2.3%.
- إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة) Productivity of Capital قدرت بـ 0.2% وهي نسبة منخفضة عن المحققة في الدول النامية.

ثانيا: المعايير الاجتماعية

المعايير الاجتماعية هي مجموعة من المؤشرات الاجتماعية التي تربط بين ثلاثية" الغذاء، الصحة والتعليم"

وبين معدلات نمو الناتج القومي، ويمكن استخلاص هذه المعايير على النحو التالي:

أ. معايير صحية: تستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى زيادة درجة النمو والتقدم الاقتصادي، من خلال ما يستجد في تقديد الخدمات الصحية لأفراد المجتمع ومستوى هذه الخدمات في البلد مثل:

- عدد الوفيات لكل 1000 من السكان.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد
- ويمكن استعمال هذه المعايير لإيجاد عتبة معينة تتم المقارنة من خلالها.

ب. معايير تعليمية: نظرا لأهمية التعليم فإنه يؤدي إلى زيادة المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة تساعد على زيادة الدخل والاستثمار، الادخار.

ت. معايير التغذية: تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغداء الأساسي لسكانها، فعلى الرغم من إن الإنتاج العالمي للغذاء قد ازداد، إلا أن معظم الزيادة مصدرها دول شمال أمريكا وأوروبا ولعلاج هذا الموضوع يتطلب الأمر زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية مما يؤدي إلى زيادة إنتاج الغداء.

ثالثا: المعايير الهيكلية

كانت الدول الصناعية قبل الحرب العالمية الثانية تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي كانت معظمها تحت سيطرتها السياسية والاقتصادية نحو الإنتاج المنتجات الأولية (الزراعة) ولكن هذا الموضوع لم يعد مقبولا بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في اقتصادها عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه.

المطلب الثالث: عناصر وأنواع النمو الاقتصادي

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي

يتخذ النمو الاقتصادي شكلين، فالاقتصاد يمكن أن ينمو بطريقة توسعية شاملة باستعمال موارد أكثر، ويمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية باستعمال نفس الكمية من الموارد بطريقة فعالة جدا، أي بطريقة أكثر إنتاجية، وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من النمو وهما: (محمودي و يوسف، 2016، صفحة 261)

- النمو الشامل: يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، وهو يعني زيادة كميات عوامل النتاج، بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة ما مقيسا بالناتج الوطني.

- النمو المكثف: يقوم النمو المكثف على النمو الإنتاجية أي زيادة الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)، وبمعنى أخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه مثلا الارتباط ما بين نفقات البحث والتطوير، الابتكار وزيادة الإنتاجية، وعليه فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي، معنى ذلك أرباح الإنتاجية بدون أن يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثفة.

الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي والتي توضع في شكل مجتمعات تتمثل أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التقني، تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن: (نزاري، 2007-2008، صفحة 53)

1- عنصر العمل:

والذي يتمثل في مجموعة القدرات الفيزيائية والقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، وإنتاجية عنصر العمل تحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.

2- عنصر رأس المال:

إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

3- التقدم التقني:

هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وغن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو لاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الانفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشر واسع القبول.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

تعتبر المواضيع التي اهتمت بمفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من أكثر المواضيع التي أخذت نصيبها من الدراسة والاهتمام من قبل الباحثين الاقتصاديين، نظرا لما يولى لهما من أهمية من مختلف الدول والشعوب.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد اختلفت مفاهيم التنمية باختلاف المدارس والفترات الزمنية وباختلاف وجهات النظر، لهذا من الصعب تحديد مفهوم واضح للتنمية وسوف نقوم باستعراض لبعض تلك المفاهيم:

- ✓ يقصد بها ذلك التحول العميق للبنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع وكذا تغيير شامل في تنظيم الإنتاج والتويع وفي الاستهلاك. (حامد، 2004-2005، الصفحات 72-73)
- ✓ فلقد عرفها مائير بالدوين، " بأنها عبارة عن عملية يتم من خلالها زيادة الدخل القومي الحقيقي وخلال فترة زمنية طويلة" (طاهر، 2013، صفحة 18)
- ✓ أما نيكولاس كالدور فقد عرف التنمية الاقتصادية" على أنها مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الأغلبية العظمى من أفراد المجتمع"
- ✓ يمكن أن نستخلص مفهوم شامل للتنمية الاقتصادية بأنها عملية تستهدف زيادة تراكمية ودائمة في كل من معدل الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن، لتغيير بنية الاقتصاد الوطني ويساهم فيها كل الفئات.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة ولا ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ومن أهم هذه الأهداف ما يلي: (عجمية و تادريس فريضة، مذكرات التنمية والتخطيط، 1886، صفحة 64)

1- زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة بل من أهم الأهداف على الإطلاق، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة فيها وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي، والدخل القومي المقصود هنا هو الدخل الحقيقي لا النقدي، المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة معينة.

وليس هناك شك في أن زيادة الدخل القومي الحقيقة في أي بلد من البلدان تحكمه عوامل معينة كمعدل زيادة السكان، وإمكانيات البلد المادية والفنية، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كثيرا كلما اضطرت الدول إلى لعمل على تحقيق نسبة أعلى الزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما توفرت لموال كثيرة وكفاءات لحسن، كلما لمكن تحقق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي، وكلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي أصغر.

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل الحقيقي، أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها يعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

2-رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعني ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى، ذلك أن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل القومي، فإن هذا قد يحدث فعلا، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان أكبر من زيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا.

فزيادة السكان بنسبة أكبر من الدخل القومي، تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثمة انخفاض مستوى المعيشة كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا، وما يحدث في هذه الحالة هو أن معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي، تكون لصالح طبقة معينة من

المجتمع وهي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي، وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الأكبر من المجتمع على حاله إن لم ينخفض.

لذا فإن هدف رفع مستوى المعيشة هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقها في الدول المتخلفة، والتي تقوم بتنمية مواردها في الوقت الحاضر، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة هذا الفرد، هو متوسط ما يحصل عليه من الدخل، فكلما كان المتوسط مرتفعا، دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة وبالعكس كلما كان منخفضا دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة.

وتحقيق هذا الهدف لا يقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فصب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة، وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى، لذا يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا بالتحكم في معدل المواليد والهبوط به إلى مستوى ملاكم كما يجب السعي إلى تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.

3-تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورهم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تشهد تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة.

ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة حيث يسل على تردده بين حالة من الغني المفرط، وحالة من الفقر المدفع، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل في رأسمال المجتمع، ذلك أن الطبقة الموسرة التي تستحوذ على كل الثروات ومعظم الدخول، لا تتفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك، وهي عادة تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال.

حيث أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الموسرة يؤدي في الأجل الطويل، إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة تعطيل العمال، لذا فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

4-تعديل التركيب التسمي للاقتصاد القومي:

من بين الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي، وتغيير طابعه التقليدي، ففي هذه البلدان تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي، فهذا القطاع هو مجال الإنتاج، ومصدر للعيش للغالبية العظمى من السكان، كما أن هذا القطاع هو مجال يعتبر الأهم من بين القطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي.

وسيطرة هذا القطاع على اقتصاديات هذه البلدان يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة، نتيجة تقلبات الإنتاج والأسعار، فإذا حدث وإن حصلت زيادة في المحصول الزراعي أو ارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية، فإن ذلك يعني حصول موجة من الانتعاش والرواج، أما إذا حدث العكس وحصل انخفاض في المحصول نتيجة العوامل الطبيعية كانخفاض مياه الري أو حتى تدهور أسعاره في الأسواق العالمية، أدى ذلك إلى انتشار الكساد والبطالة في هذه البلدان.

وهكذا نلاحظ أن السيطرة الزراعة على اقتصاديات الدول المتخلفة، يشكل خطرا جسيما على ما تنشده من هدوء واستقرار من مجرى حياتها الاقتصادية، لذا فإن التنمية الاقتصادية يجب أن تسعى إلى التقليل من السيطرة الزراعية على الاقتصاد القومي، وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بغية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي، نتيجة سيطرة الزراعة عليه، أو على الأقل تضمن التخفيف من حدتها.

لذا فإنه على القائمين بأمن التنمية الاقتصادية النهوض بالصناعة سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة، وذلك حتى يضمنوا القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الجدول رقم (2–1): يمثل الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ قرار من شأنه إحداث تغيير هيكلي للمجتمع	حدوث تغيرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بتطوير وتنويع مواردها الطبيعية والبشرية التي تحتاجها إلى الحفاظ على حالة التشغيل الكامل للموارد	هي مسألة مهمة تتعلق بالدول المتخلفة التي تحتاج إلى تحقيق حالة التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية العاطلة لضمان حياة أفضل لمجتمعاتها.
تغير تدريجي مستقر ومنتظم على المدى الطويل	تغير غير مستقر وفجائي في الحالة المستقرة
يعبر عن مفهوم ضيق يشير إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي	مفهوم واسع متعدد الأبعاد لا يقتصر على تحقيق نمو بل يتضمن تغيير جذري في السلوك الاقتصادي للأفراد
النمو الاقتصادي يعبر عن مصطلح كمي يتعلق بارتفاع مستوى الإنتاج في الاقتصاد الوطني أي ارتفاع تراكمي خلال فترة زمنية معنية	التنمية هي مفهوم كمي ونوعي في آن واحد، حيث تتعلق بالرفاهية الاقتصادية للدول وتحقيق العدالة في التوزيع الدخل.
لا يهتم بتوزيع الدخل القومي	يهتم بهيكل توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة
يتضمن نمو الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي أساسا	تغيير بنية الاقتصاد الوطني ويساهم فيها الأغلبية العظمى من المجتمع
يحدث بصورة تلقائية دون تدخل من قبل الدولة ويكون مجرد نمو عابر لفترة زمنية محددة	يحدث بفعل تدخل الدولة ولها صفة الاستمرارية

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سلمان قطف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الجامد، الأردن، 2006، ص125–126.

خلاصة الفصل

من خلال تحليلنا لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بكل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص تحليلنا لمسار التنظير الاقتصادي لهذين المفهومين ومختلف المفاهيم المرتبطة بهما نخلص إلى أن الاهتمام الكبير والبارز بقضية التنمية عموما ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية استجابة لمطالب المجتمعات المتحررة من الحركات الاستعمارية والتوقة إلى إعادة بناء نسيجها التنموي، وبالمقابل أيضا اهتمت الدول الأخرى بتحقيق تطورات نوعية على صعيد التنمية الاقتصادية الشاملة.

- تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم شامل يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي الذي يعبر عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، فهي عملية تشمل التغير النوعي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تطور مفهومها ليرتبط بكل من التنمية البشرية والتي تعني مدى توفر معايير الرفاه الاجتماعي من حيث التعليم والصحة والمشاركة السياسية، والتنمية المستديمة التي تهتم بالمجال البيئي ومدى إحداث توافق بين احتياجات الجيل الحالي والاجيال القادمة.
- هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أن نلاحظ أن هناك ارتباط وثيق بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، غير أنه يجب أن نفرق بين هذين المفهومين.
- النمو الاقتصادي يعني الزيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي زيادة في ثروة البلد.
- تساهم التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية وخلق قيم مضافة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لحالة الجزائر

تمهيد

شهدت العقود القليلة الماضية عددا من الدراسات التي تبحث في العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وقد اهتمت هذه الدراسات النظرية والتطبيقية لتحديد دور التجارة الخارجية في عملية النمو الاقتصادي والتنمية، ودلت نتائجها رغم الاختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة البيانات ونوعها وأساليب تحليلها على الدور الايجابي للتجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي.

وسنحاول في هذا الفصل تبيان دور التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام معطيات ملخصة في جداول، أخذت من قاعدة بيانات لديوان الوطني للإحصاء للفترة 2000-2020 من حيث اختبار العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وقد قسمنا الفصل الأخير من بحثنا إلى:

المبحث الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر بواسطة نموذج ARDL

المبحث الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر

لا شك أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصادات الأفريقية لما يتمتع به من ثروة بشرية ومادية وما يمتلكه من موارد بشرية وإمكانيات وكمية الموارد المتاحة الموارد الأولية والقدرة التنافسية المحتملة ومع ذلك، فإن الآثار السلبية للخيارات والسياسات الاقتصادية المتضاربة في بعض الأحيان، والاقتصاد غير الفعال المرتبط بها، والظروف الاقتصادية الناتجة، تضفي على الاقتصاد الجزائري طابعًا سلبيًا يساعد على تقويض قدرته على الاندماج حول العالم الاقتصاد، وتحويله إلى اقتصاد دين، ثم إلى اقتصاد ريعي.

المطلب الأول: احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

اتسم الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال بالتبعية للاقتصاد الفرنسي، ولقد ورثنا تبعية شاملة في كل المجالات لعدة أسباب أهمها عدم توفر الإطارات المؤهلة التي يمكنها أن تحدث التغيرات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي تكفل له النمو. حيث لجمع المختصون على أن الاقتصاد الجزائري يجب أن يتبنى نظام اقتصادي اجتماعي من أجل توفير احتياجات السكان الضرورية كإنشاء المدارس والمستشفيات وتوفير الماء والكهرباء وغيرها من الخدمات.

يرتبط اختيار الاحتكار بالبعد الإيديولوجي للدولة والمكرس في المواثيق الأساسية لها وفي هذا الإطار يقضي ميثاق طرابلس بضرورة تأميم التجارة الخارجية بإنشاء شركات دولة تتكفل بممارسة وظيفة الاستيراد والتصدير ومن خلال ذلك تضمنت السلطة هدفين متكاملين، من جهة تأسيس رقابة على المبادلات الخارجية ومن جهة أخرى تأمين التموين المنظم للسوق الوطنية حتى المنتجات المستورة، أمام هذا الإصرار المزدوج والمعتمد من قبل السلطة في نزع وظيفة التبادل الخارجي من المؤسسات الخاصة وإلحاقها بالدولة نجد هناك سكوت غير مبرر لدستور 1963 والذي التزم الصمت بشان تحديد موقف الدولة من مسألة تنظيم التجارة الخارجية، وقد أثار هذا السكوت ادعاء البعض حول جدوى الاحتكار الذي تولد عنه موقفين: الأول حزبي ويميل لفرض الاحتكار والثاني دستوري، حكومي أو تنفيذي حيث يحاول الجمع بين الخطاب الدستوري الذي يتجاهل مبدأ الاحتكار والخطاب العملي أو التنفيذي الذي كرس بالفعل بعض آليات هذا الاحتكار وإن سماها آنذاك باليات الرقابة. (الجيلالي، 2007)

أولا: الرقابة على التجارة الخارجية

انتهجت السلطة الجزائرية بعد الاستقلال الاشتراكية حيث اعتبرتها الوسيلة الوحيدة التي لا رجعة فيها وظهر هذا من خلال دستور 1963 وميثاق الجزائر 1964 :

1- الدستور 1963: صدر القانون رقم 277 المؤرخ في 23 جويلية1963 متضمنا قانون الاستثمارات ومحددا الضمانات العامة والخاصة المخولة للاستثمارات الإنتاجية كما يبين الحقوق الالتزامات والامتيازات المرتبطة بها والإطار العام لتدخل الدولة في هذا الميدان، ومن جهة أخرى لم ينص في أي مادة منه على التجارة الخارجية وكيفية تنظيمها (محفوظ، 2006، صفحة 25)

2- ميثاق الجزائر 1964: أوضح الأمر رقم 284_66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966في أن نجاح سياسة الاستثمارات التي تلجا إلى استدعاء الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي يكون تابعا للضمانات التي تضمنها الدولة ووضع كل إمكانياتها من أجل توفير الشروط لنجاح التسيير للاقتصاد الوطني.

ولتأمين فكرة الرقابة على التجارة الخارجية اهتمت السلطة الناشئة لهداة الاستقلال بوجه خاص بتبني فكرة الرقابة على وظيفة الاستيراد باعتماد الدولة ثلاث اليات رئيسية:

أ- الرقابة على الصرف: كرس انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962، المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال، انتقال رؤوس الأموال والتغيرات المتتالية في هيكل الاقتصاد الوطني خاصة منذ 1963، أصبع من الضروري الانسلاخ عن هذه التبعية التي لا تخدم المصالح الوطنية فتم في 13 أكتوبر 1963 وضع قانون خاص بالرقابة على الصرف وهو قانون 63 144.

وتكمن هذه الرقابة في وضع معدل وحيد للصرف للتحكم في التقلبات النقدية للسوق الدولية، وكانت الجزائر تود الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات بغض النظر عن تقلبات أسعار الصرف الدولية.

ب-الحواجز الجمركية: لقد ورثت الجزائر نظاما جمركيا تابعا للنظام الفرنسي لا يمكن أن يساهم في تطبيق السياسة الحمائية التي تبنتها الجزائر، لذلك تم وضع أول تعريفة جمركية جزائرية في 28 أكتوبر 1963 بموجب الأمر 63_413، والتي تحدد الرسوم بالنسبة لـ:

- السلع النهائية تتراوح نسبتها ما بين 15% إلى 20.%
- السلع نصف المصنعة تتراوح نسبتها ما بين 5% إلى 20.%
- سلع التجهيز والمواد الأولية نسبتها تقدر ب 10.%

نلاحظ أن المشروع يهدف إلى تشجيع استيراد سلع التجهيز لكي يتم إنشاء مشاريع استثمارية داخل الوطن، وبالمقابل الرسوم على السلع الاستهلاكية مرتفعة من أجل حماية الإنتاج الوطني. وبقيت المبادلات الدولية خاضعة لهذا النظام إلى غاية فيفري 1968، حيث وضع تعريفة جمركية جديدة أهم ما جاء فيها:

التمييز بين التعريفة الخاصة الدول التي لها اتفاقية تجارية مع الجزائر والتعريفة الخاصة ببقية الدول الأخرى.

ج–نظام الحصص: يتم تحديد نوعية وكمية الواردات وكذلك مصدرها الجغرافي بواسطة تراخيص الاستيراد للحد من عملية الاستيراد للسع الكمالية، وقد حرصت الجزائر على توجيه الاستيراد نحو البلدان التي تربطنا بها علاقات سياسية واتجاهات مشتركة بفرض حماية الإنتاج الوطني، وقد أصدرت الدولة المرسوم الرئاسي 63_188 يوم 16 ماي 1963 المتضمن في مادته الأولى تحديد قوائم السلع التي يمكن استيرادها.

كما لجأت الدول إلى إنشاء شركات وطنية تمارس نشاط الاستيراد والتصدير في إطار القانون التجاري الجزائري، حيث تم في نهاية 1963 إنشاء الديوان الوطني الذي يقوم بتزويد السوق "ONACO" للتجارة الوطنية بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمتمثلة في: السلع الغذائية كالسكر وغيرها. وفي سنة 1964 ثم التوسع أكثر حيث لجأت الدولة إلى إنشاء مجمعات تقوم بعمليات لاستيراد GPA تعرف بالمجمعات المهنية للشراء، وهي متكونة من أجهزة الدولة ومستوردين خواص في شكل مؤسسات راس مالها يتكون بأغلبية من خزينة الدولة والباقي من الخواص المساهمين، تتميز هذه الشركات بميزة الاحتكار للموارد وتقوم هذه التجمعات بتسطير برامج الاستيراد السنوية والاتجاهات الجغرافية للمبادلات الدولية.

ثانيا: سيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية

النقائص التي ميزت الفترة ما قبل 1980 في ظل المخططات التنموية رغم الجهود المبذولة من الدولة لتحقيق أهداف المخطط ورغم التعديلات التي طرأت على هذه الإجراءات مثل طريقة الإشعار، كإشعار الفاتح فيفري 1978 الذي يمنع الاستيراد إلا في حالة عدم وجود السلع المراد استيرادها في السوق الوطنية.

فقد بقيت التجارة الخارجية لا تفي بمتطلبات الاقتصاد الوطني، جاءت فكرة تأميم التجارة لكن السياسات لم تأتي بالغرض المرجو ما جعل الدولة تلجأ إلى الاحتكار التي كانت مبادئه في ميثاق جوان 1976 وهذا نصه:

"إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية يشكل مكسبا ثمينا لدعم نشاطها في ميدان المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب المصلحة الوطنية، إن ممارسة هذا الاحتكار وكذا طرق تنظيمه وتسييره ينبغي أن يكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تقتصر في سيره والقضاء على التعقيدات والبيروقراطية وضمان التموين السليم للاقتصاد بأقل التكاليف"، لكن هذا المبدأ لم يتم تطبيقه إلا في قانون رقم 02/78 المؤرخ في 11 فيفري 1978 المتضمن تأميم التجارة الخارجية وجرى العمل به حتى عام1988 مع بعض التعديلات الطفيفة فيما بعد. (حفيظة، 2012، الصفحات 89–90)

ثالثا: تقنين مجدد لاحتكار الدولة

نظرا لتلك المشاكل ظهر تقنين مجدد لاحتكار التجارة الخارجية من خلال مرسوم رقم 84/390 المؤرخ في 22 ديسمبر 1984 المتعلق بتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إذ يبين أن الدولة تمارس احتكارها على التجارة الخارجية في إطار المخطط الوطني للتنمية والبرنامج العام السنوي للتجارة الخارجية. (حفيظة، 2012، صفحة 91)

المطلب الثاني: إحلال الاحتكار للتجارة الخارجية

يتجلى التوجه الحالي في خطط وبرامج التحرير الاقتصادي التي وضعتها الدولة في هذه المدة سواء بمفردها أو بإيعاز من الدول الصناعية المتقدمة أو من مؤسسات التمويل الدولية مثل: صندوق النقد الدولي التي تدعو جميعها إلى ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية على الاقتصاد الوطني، وإحداث تغيرات كلية وتحرير الاقتصاد الوطني من التسيير الإداري (تقريبه من اقتصاد السوق).

يمكن اعتبار أن البداية الحقيقية للإصلاحات الاقتصادية انطلقت مع بداية الثمانينيات وبالتحديد مع المخطط الخماسي 1980 1984 من خلال اللائحة الخاصة بتنظيم وتسير الاقتصاد الوطني التي تنص على ان نشاط التصدير نظرا لدوره الحاسم في تنمية الاقتصاد الوطني ينبغي أن يكون موضوعا سياسة تطور وطنية حقيقية بفضل الإجراءات المتخذة في مجال دعم الأسعار وتكييف النظام الجبائي وتحديد كيفيات التمويل الملائم وتخفيض الإجراءات الإدارية وتشجيع الوحدات المصدرة، لكن هدي المرحلة اعتبرت مرحلة التغيرات والتناقضات والتضارب في قوانين رغم الميثاق الوطني لسنة 1986 الذي يؤكد أن التجارة الخارجية هي محتكرة من طرف الدولة لأن هذا العمل يشكل مكسب هائلا إذ دائما يخضع لقاعدة المصلحة الوطنية، وتم تأكيد هذه الفكرة في دستور 1989 في مادته 19 على أن تنظيم التجارة الخارجية من اختصاص الدولة هذا العامل الذي أدى إلى العجز في موازين المعاملات التجارية وفي موازين المدفوعات حيث أدى بطبيعة الحال وبصفة تلقائية إلى تراكم في المديونية الخارجية التي بلغت 26.6مليار دولار سنة 1988وبسببها انخفضت القدرة على الاقتراض من الخارج فضلا على انخفاض القدرة على التصدير واتساع مجال الواردات. (الوطني، 1964، صفحة 65)

أولا: استقلالية التجارة الخارجية.

رغم التغيرات التي حدثت في العالم بأسره خصوصا سنة 1998 بعد إعلان "غورباتشوف" رسميا في مقام الأمم المتحدة بترك الحرية لدول شرق أوروبا في اختيار تنظيمها الاقتصادي والاجتماعي وزعزعة قواعد المعسكر الاشتراكي من بولونيا إلى رومانيا مرورا بالمجر في ماي 1998، وتشيكوسلوفاكيا ديسمبر 1998،

وسقوط حائط برلين في نوفمبر من نفس السنة وانهيار الحكومة الشيوعية في ألمانيا الديمقراطية، وقد شكلت الوحدة بين ألمانيا الفدرالية وألمانيا الديمقراطية ذروة التغيير في وسط وشرق أوروبا هذا ما أدى إلى سقوط الاتحاد السوفياتي وما تبعه من حل منظمة التعاون الاقتصادي في 28 جوان 1991، مما أدى إلى تراجع هذا الأخير من الساحة الدولية وترك المجال للولايات المتحدة الأمريكية تبرز بمثابة القوى العظمي الوحيدة التي عملت على تشكيل نظام التحالفات وتوسيعه ومن ثم تكريس الشمولية الاستراتيجية الأمريكية العالمية في ظل النظام الدولي الجديد، أصبح الصراع على المستوى التجاري والاقتصادي بالدرجة الأولى وانتقال العالم من فترة الحرب الباردة على المستويات السياسية، العسكرية والايديولوجية إلى ما يمكن تسميته بالحرب الاقتصادية الباردة، باعتبار الجزائر دولة من دول الحوض الأبيض المتوسط تأثرت بالتغيرات الحاصلة والتي أدت إلى فشل السياسة التنموية لتي اتبعتها مما أدى إلى تحويل نمط اقتصادها من نمط الاقتصاد المخطط إلى نمط اقتصاد السوق، وذلك بإتباع سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية والخوصصة من أجل إنعاش اقتصادها.

ثانيا: التصحيحات الهيكلية

رغم التوجه الجديد إلا أن القوانين الداخلية للدولة الجزائرية بقيت محافظة على صياغتها في دستور1996 من جهة، ومن جهة أخرى صدور قوانين في هذه المرحلة مما جعل قوانينها في تناقضات. (حفيظة، 2012، صفحة 94)

المطلب الثالث: تطور الصادرات والواردات ومعدلات نمو في الجزائر

سنتطرق الى تطور المبادلات التجارية للجزائر من خلال عرض اجمالي الصادرات والواردات، كما نتناول تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولا: تطور الصادرات والواردات في الجزائر

جدول رقم(3-2) : تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	1.658.525	689.584,00	968.941
2001	1.480.335.8	764.862.4	715.473.40
2002	1.501.191.9	957.039.8	844.152.10
2003	1.902.053.5	1.047.441.4	854.612.10
2004	2.337.447.8	1.314.399.8	1.023.048.00
2005	3.421.548.3	1.493.644.8	1.927.903.50
2006	3.979.003.9	1.558.540.8	2.420.463.10
2007	4.214.163.1	1.946.829.1	2.267.334.00
2008	5.095.019.7	2.572.033.4	2.522.986.30
2009	3.347.636.0	2.854.805.3	492.830.70
2010	4.333.587.4	3.011.807.6	1.321.779.80
2011	5.374.131.3	3.442.501.6	1.931.629.70
2012	5.687.369.4	3.907.071.9	1.780.297.50
2013	5.217.099.8	4.368.548.4	484.551.40
2014	4.917.598.2	4.179.708.3	737.889.90
2015	3.481.837	5.193.460	-1.711.632
2016	3.161.344	5.115.135	- 1.953.791
2017	3.857.097	5.09.907	- 1.242.810
2018	4.873.960.29	5.403.232.97	- 529.272.67
2019	4.275.399.03	5.005.302.53	- 729.903.50
2020	3.016.678.53	4.360.320.30	- 1.343.641.77

المصدر: موقع الجمارك الجزائريةWWW.douane.gov.dz

تحليل معطيات الجدول:

ونلاحظ من الجدول أن الصادرات من الجزائر في ارتفاع، قدرت بنحو 1،480،335 مليون دينار عام 2001، لترتفع إلى 5.095.019.7 مليون دينار عام 2008، أي بزيادة قدرها 24٪، بسبب استمرار أسعار النفط من 16.33 دولاراً للبرميل إلى 94.45 دولاراً للبرميل. ارتفع بالنظر إلى أن معظم صادرات الجزائر هي مصادر للهيدروكربونات. في عامي 2008 و2009، لاحظت انخفاض قيمة الصادرات حيث انخفض سعر النفط إلى دولار واحد للبرميل، كما ارتفع سعر النفط بسبب زيادة الطلب على الطاقة. في السنوات اللاحقة، تأثرت بالأزمة المالية لعام 2008 والركود العالمي، وانخفضت في عامي 2009 و2010، ووصلت أيضًا إلى أدنى قيمة لها في عام 2016. واصلت قيمة الصادرات تراجعها في عام 2020 إلى مستوى قياسي بلغ 3.016.678.53 مليار دينار بنسبة 33٪ ، بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب تأثير جائحة كوفيد 19العالمية التي ضربت العالم كما يعبر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية على درجة اعتماد صادرات الجزائر على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عليها، ويعبر هذا المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة و هو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية، و إما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع و هو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين و قلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة كتمتع للصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.

وتجد في الجزائر أن المحروقات تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الجزائرية، حيث كانت قيمتها 1.430.668,00مليون دينار جزائري سنة 2001 أي نسبة 96.6% من الصادرات الجزائرية، أخذت قيمتها في الارتفاع نظر الارتفاع أسعار النفط، إلى أن بلغت 4.970.025.1 مليون دينار سنة 2008 أي % 97.5ثم انخفضت سنة 2009 إلى 3.270.227.5 مليون دينار بسبب الأزمة، ثم أخذت، 96.9%ترتفع أين وصلت سنة 2013 إلى5.057.546.9مليون دينار أي ثم تراجعت إلى 4.709.622.4مليون دينار سنة 2014.

ثانيا: تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

عانت الجزائر من معدلات نمو النتائج الإجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى خلال 20 سنة المدروسة كما يوضحه الجدول:

جدول رقم(3-3): تطور معدلات النمو داخل وخارج قطاع المحروقات ومعدل النمو السكاني.

الوحدة : نسبة المئوية

السنة	النمو الاقتصادي %	النمو الاقتصادي خارج المحروقات %	معدل النمو السكاني %
2000	2	5.5	1.4
2001	1.9	5.5	1.5
2002	3.1	5.3	1.5
2003	6.8	6.1	1.5
2004	5.1	4.6	1.5
2005	5.2	4.8	1.5
2006	5.5	4.8	1.5
2007	5.8	5.4	1.5
2008	4.6	4.9	4.6
2009	5	5.5	1.7
2010	4.5	5.5	1.8
2011	2.83	4.5	1.9
2012	3.3	5.3	1.9
2013	2.81	4.5	2.2
2014	3.84	5.6	2.0
2015	3.9	5.5	1.9
2016	3.4	5.4	1.8
2017	1.4	2.2	2
2018	1.2	3.4	2
2019	0.8	2.4	1.9
2020	1.9	/	/

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.DZ

موقع البنك العالمي WWW.BANQUEMONDIALE.ORG

تحليل معطيات الجدول:

كما يتضح من الجدول أعلاه ، يتأرجح معدل النمو الاقتصادي بين الانخفاضات والزيادات ، لذلك يسجل وكان معدل 1.9٪ في عام 2001 هو السبب في انخفاض أسعار النفط إلى 24.9٪ للبرميل بعد 28 دولارًا للبرميل في عام 2000 ، أعاد معدل النمو إلى معدل نمو محدد يتراوح بين 3.1٪ و 5.8٪ من 2002 إلى 2002 شهد عام 2010 أكبر زيادة في عام 2003 بمعدل 6.8٪ ، مما دفعنا إلى تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي من منظور إجمالي القيمة المضافة ، يمكن حساب مساهمة القيمة المضافة لكل قطاع في النمو الاقتصادي الحالي 2001-2008 ، بينما استقر النمو الاقتصادي بشكل طفيف خلال هذه الفترة ، حتى 2016 بين 3٪ و 3.9٪ ، في حين تراوح النمو الاقتصادي خارج صناعة النفط والغاز بين 5.4٪ و 5.6٪ على مر السنين ، بين عامي 2017 و 2020 ، سيستقر معدل النمو بين 1.4٪ و 1.9٪.

الجدول رقم(3-4): تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الفلاحة	الصناعة	المحروقات	البناء والأشغال العمومية	التجارة	قطاعات أخرى
2001	10.9	8.3	38.4	8.8	12.68	22.2
2002	10.36	8.3	36.7	9.1	12.6	23
2003	10.9	7.5	39.7	8.5	11.7	21.7
2004	10.4	7	41.8	8.2	10.94	21.7
2005	8.3	6	48.3	7.2	9.6	20.4
2006	8.1	5.7	49.5	7.7	9.2	19.8
2007	8.2	5.5	47.8	8.5	9.9	20.1
2008	7.1	5.1	50.3	8.7	9.9	18.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.DZ

تحليل معطيات الجدول:

يتضح من الجدول أعلاه أن النمو الاقتصادي كان مرتكزا بصفة أساسية على قطاع المحروقات، والتي لا تقل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عن % 30 لتعرف هذه النسبة ارتفاعا مستمرا لتصل إلى % 50 بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2008، أما بخصوص قطاع الفلاحة فبعدما كانت مساهمتها تبلغ % 10 سنة 2001 انخفضت إلى 7.1% سنة 2008 ويعود السبب في ذلك لخضوع هذا القطاع إلى العوامل المناخية.

أما بخصوص الصناعة لم تتعدى مساهمتها % 9 لتخفض تدريجيا إلى غاية 5.1% سنة 2008 أما بالنسبة لقطاعي البناء والأشغال العمومية والتجارة فقد عرف تذبذبا بين الزيادة والنقصان خلال هذه الفترة، ومن جهة أخرى سجل النمو الاقتصادي خارج المحروقات معدلات نمو تتراوح مابين4% و 6% ويرجع هذا النمو في المقام الأول لقطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية.

المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر بواسطة نموذج ARDL:

هذا المبحث هو بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة حيث نحاول من خلاله دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر بناء على الأدوات والأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: المفهوم العام للطريقة الإحصائية المعتمدة

أولا: ماهية النموذج الاقتصادي

1 –تعريف النموذج

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تربط بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي يعبر عنها في صورة معادلات تشرح العلاقة بين هذه المتغيرات. (السميع، 2009، صفحة 43)

فالنموذج هو تقديم أو عرض مبسط وعام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينها، فهو أداة يستعملها الباحث من أجل فهم وتفسير الظواهر أولا، ثم التمكن من تقديرها والحصول على توقعات بتطورها في المستقبل. (علي، 2007، صفحة 09)

2– مراحل بناء النموذج

يمكن تقسيم مراحل بناء النموذج إلى أربع مراحل رئيسية هي؛ تعيين النموذج، تقدير معلمات النموذج، تقييم المقدرات، تقييم القدرة التنبؤية للنموذج. (نجيب، 2012، صفحة 14)

2–1– تعيين النموذج

يقصد بتوصيف النموذج أن يتم تحديد الظاهرة المراد دراستها ومن ثم تحديد المتغيرات أو العوامل التي تساعد على تفسير سلوك هذه الظاهرة ووضع الفرضيات المفسرة للظاهرة، ويتم التعبير عن هذه المتغيرات والعلاقات في صورة رياضية، لذا نجد أن هذه المرحلة تنطوي على خطوات عدة أهمها:

- 2–1–1– تحديد متغيرات النموذج سواء المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة (المفسرة) من واقع النظرية الاقتصادية وأي معلومات من الظاهرة.
- 2–1–2– تحديد عدد العلاقات الداخلة في النموذج.

- 2-1-3- تحديد الشكل الرياضي للنموذج من حيث عدد المعادلات التي يحتوي عليها وكونها خطية أو غير خطية. (على و خالد محمد السواعي، 2013، صفحة 22)
- 2-1-4- يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها. (القادر و محمد عبد القادر، 2002، صفحة 16)

2-2- تقدير معلمات النموذج

ويتم في هذه المرحلة القياس والتقدير بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، وتعد هذه المرحلة فنية بحتة تعتمد أساسا على البيانات الواقعية التي تم جمعها عن المتغيرات، وعلى طرق وأساليب الاقتصاد القياسي، وتنطوي على عدة خطوات، أهمها: (على و خالد محمد السواعي، 2013، صفحة 22)

2-2-1- **تجميع البيانات**

لا بد من تجميع البيانات التي تستخدم في تقدير معلمات النموذج وهذه البيانات تختلف حسب الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة حيث نجد عدة أنواع من البيانات: (نجيب، 2012، صفحة 23)

أ- **بيانات السلاسل الزمنية:** تحتوي بيانات السلسلة الزمنية على مجموعة من المشاهدات تصف بها سلوك متغير اقتصادي في فترات زمنية متتالية كبيانات الدخل القومي وقد تكون هذه المشاهدات (سنوية، موسمية، شهرية..)

ب-**بيانات مقطعية:** توضح هذه البيانات المقطعية القياسات التي يأخذها متغير بالنسبة لمفردات عينة ما عند نقطة زمنية معينة مثل الدخل القومي لمجموعة من دول العالم في سنة معينة.

ج-**بيانات سلسلة مقطعية:** وهي التي تحتوي على دمج بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية على سبيل المثال دراسة الدخل القومي لمجموعة دول العالم لفترات زمنية معينة.

د- **بيانات هندسية:** مثل البيانات المتعلقة بالمتطلبات الفنية عن طريق الإنتاج مثل (دوال الإنتاج).

هـ- **بيانات مرفقيه:** وهي تتعلق بالتنظيمات الإدارية والتشريعية السائدة وهذه نحتاجها عند دراستنا للنظم الضريبية.

و- **بيانات أخرى:** هذه البيانات لا يمكن قياسها كميا مثل المتغيرات الصورية (الصماء) حيث تأخذ قيما عددية عادة ما تكون صفر أو واحد.

2-2-2-**اختيار طريقة القياس الملائمة:** أهم الطرق القياسية المستخدمة في قياس العلاقات الاقتصادية هي: (القادر و محمد عبد القادر، 2002، صفحة 23)

أ-طرق **المعادلة الواحدة:** تستعمل هذه الطرق لتقدير كل معادلة على حدى ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى العادية وطريقة الصيغ المختصرة وغيرها.

ب-**طرق المعادلة الآنية (المتعددة):** يشير نموذج المعادلات الآنية إلى الحالة التي يكون فيها متغير تابع في معادلة أو أكثر هو متغير مفسر في معادلة أخرى من النموذج، ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وطريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل وغيرها.

ويتم اختيار الطريقة المناسبة للتقدير على عدة عوامل أهمها: (السميع، 2009، صفحة 28)

ب-1- طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

ب-2- خصائص المقدرات المتحصل عليها من كل طريقة من طرق التقدير وتوافر الفروض الخاصة بكل طريقة.

ب-3- بساطة الطريقة من حيث العمليات الحسابية اللازمة.

ب-4- الوقت والتكاليف اللازمين لتقدير معلمات النموذج.

ج- تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج

بعد أن ينهي الباحث تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية، تبدأ مرحلة تقييم هذه القيم المقدرة بمعنى تحديد ما إذا كانت هذه التقديرات ذات مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية ويطلق عليها اختبارات الدرجة الأولى فضلا عن توافر شروط المتبعة في القياس (أي مدى قبولها في ضوء معايير الاقتصاد القياسي، أي اختبارات الدرجة الثانية). (على و خالد محمد السواعي، 2013، صفحة 22)

ج-1- **المعايير الاقتصادية:** وهذه نستمدها من النظرية الاقتصادية وهي تتعلق بإشارات ومقادير المعلمات المقدرة والتي تحدد العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية. (نجيب، 2012، الصفحات 26-28)

ج-2- **المعايير الإحصائية:** (اختبارات الرتبة الأولى): تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية. (القادر و محمد عبد القادر، 2002، صفحة 23)

ج-3-**المعايير القياسية:** (اختبارات الرتبة الثانية): هذه المعايير تضعها نظرية الاقتصاد القياسي للتحقق من تحقق الافتراضات الخاصة بالطريقة القياسية المستخدمة، فمثلا يجب التأكد من أن جميع المتغيرات

العشوائية الداخلة في النموذج لا ترتبط ببعضها البعض، ولاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي نستخدم إحصاء يعرف باسم اختبار دربن–واتسون "Durben–Watson test" ويستخدم كمعيار لتقييم نتائج التقديرات.

د– تقييم النموذج

يجب أن تكون التنبؤات القياسية مستندة على أسس علمية وذات معنوية عالية تتيح للاقتصادي استخدامها بدون تردد أو خوف من صحة التنبؤات المشتقة منه، فعلى النموذج أن يكون قد أختبر بشكل دقيق، فقد يحدث أن تكون المقدرة التفسيرية مقاسة بمعامل التحديد مرتفعة، وأن معلمات النموذج قد يكون لها معنوية إحصائية كبيرة إلا أن مقدرة النموذج على التنبؤ قد تكون محدودة.

ويعود سبب ذلك الى احتمال حدوث تغيرات مفاجئة لم تكن في الحسبان، وعلى العكس قد لا تكون المقدرة التفسيرية عالية لكن قدرة النموذج على التنبؤ كبيرة، ويعود ذلك الى طبيعة النموذج ومتغيراته والفحوصات أو الاختبارات التي أجريت عليه قبل وبعد التوقع. (إسماعيل، 2006، صفحة 47).

ثانيا: عموميات حول نموذج ARDL

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة **ARDL** المقترح من قبل Pesaran, et al (1997–2001) ، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار (كمال، 2015، صفحة 110) ، حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الابطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل (فتيحة و بلحاج فراجي، 2017، صفحة 11) ، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب النموذج على الشكل التالي: (عائشة، 2018)

معلومات الأجل الطويل معلومات الأجل القصير

$$d(y_t) = \overbrace{c + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=0} \beta_i * x_{it-1}} + \overbrace{\sum a_{1i} * d(y_{t-i}) + \sum a_{2i} * d(x_{t-i})} + \widetilde{\varepsilon_t}$$

حيث:

λ: معلمة المتغير التابع المبطأة لفترة واحدة عند المستوى (حد تصحيح الخطأ)، وحتى يكون لدينا تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذات علاقة طويلة الأجل يجب أن يتوفر شرطين لقيمة λ، شرط لازم أن تكون إشارتها سالبة وشرط كاف أن تكون معنوية؛

β: معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

α: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

C: تشير إلى الجزء القاطع، ε_t أخطاء الحد العشوائي.

ويعتمد إختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية باتباع الخطوات التالية: (الدين، 2018)

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات.

المطلب الثاني: تقدير أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

أولا- بناء النموذج

سنحاول من خلال دراستنا تفسير التغير الحاصل في النمو الاقتصادي من خلال قطاع التجارة الخارجية، ومنه نفترض أن الصيغة الخطية للنموذج من الشكل التالي:

$$Tc=f(XM_t).....(1)$$

حيث:

Tc: معدل النمو الاقتصادي؛

XM: نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام (X+M/PIB)؛

3.4. إختبار جذر الوحدة

يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول رقم **1** يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار **Phillips-Perron**، ووجدنا أن المتغيرة **TC** مستقرة عند المستوى، والمتغيرة XM, متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم(3-5): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level	
		TC	XM
With Constant	t-Statistic	-3.9921	-0.1956
	Prob.	*0.0068*	*0.9244*
		***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3037	-1.2265
	Prob.	*0.0147*	*0.8765*
		**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8456	-1.0024
	Prob.	*0.0630*	*0.2728*
		*	n0
		At First Difference	
		d(TC)	d(XM)
With Constant	t-Statistic	-5.3420	-4.4684
	Prob.	*0.0005*	*0.0027*
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1393	-4.5510
	Prob.	*0.1310*	*0.0104*
		n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4862	-4.4208
	Prob.	*0.0000*	*0.0002*
		***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

4.4. إختيار فترات الابطاء المثلى للنموذج

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج **ARDL**(1,1) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(04-03): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

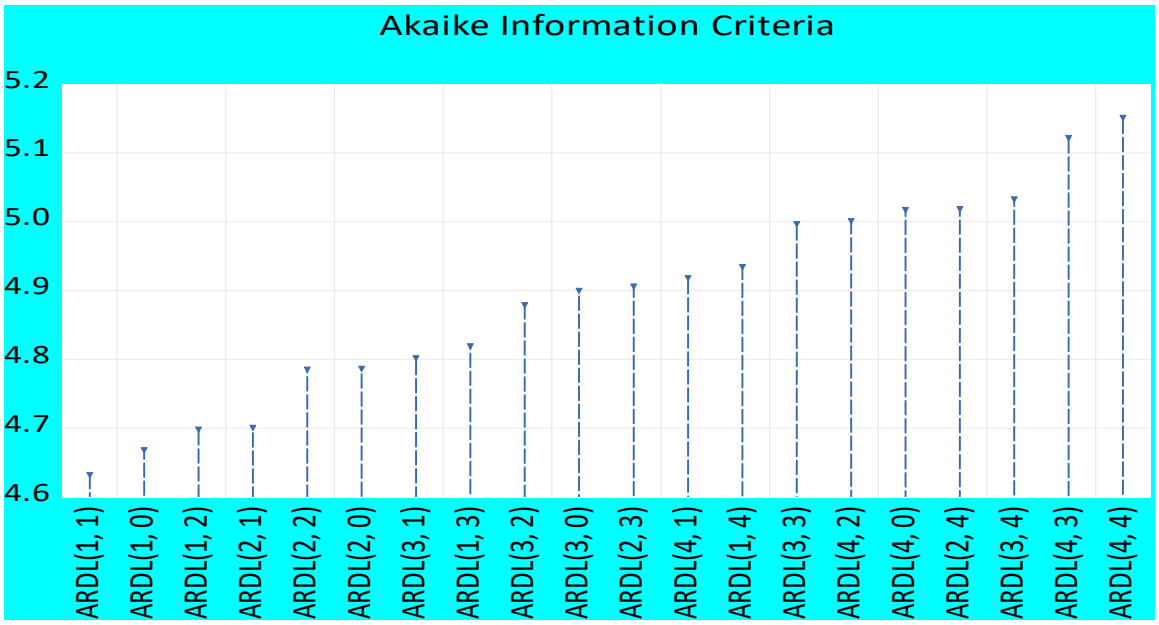

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

5.4. إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يبين الجدول رقم 2 أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (**Bounds Test**) وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم(3-6): نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	4.322441	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	19	Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

6.4. إختبار جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج **ARDL**(1,1) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

1.6.4. جودة النموذج: من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(05-03): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

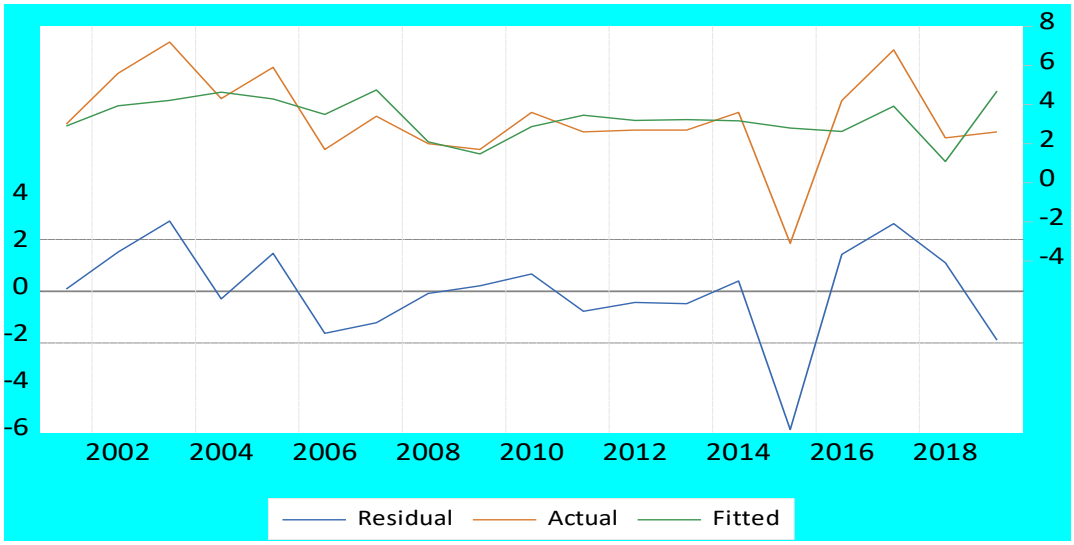

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2.6.4. التوزيع الطبيعي للبواقي:

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Bera، فوجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (α>0.05) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=2.07 اقل من χ^2=5.99، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(06-03): التوزيع الطبيعي للبواقي

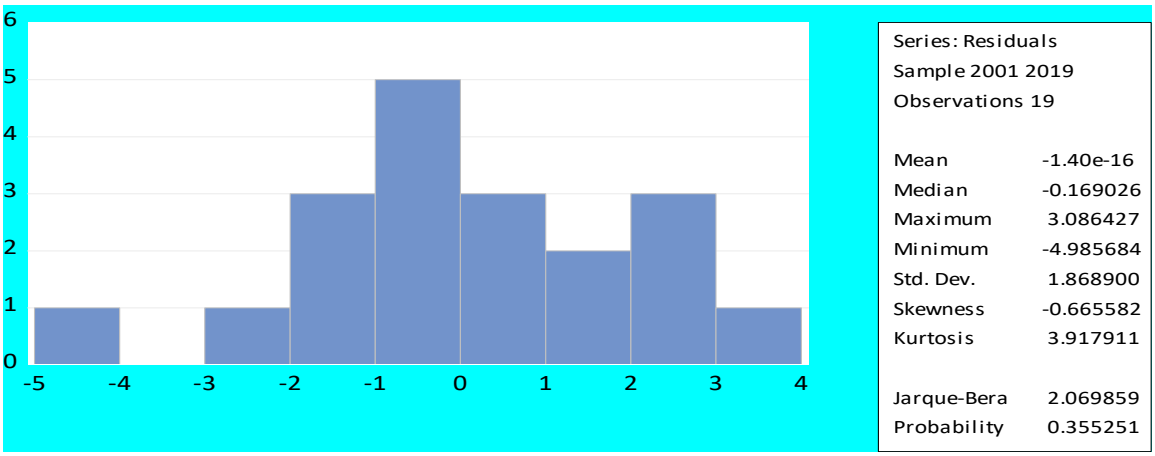

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

3.6.4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-7): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.651069	Prob. F(2,13)	0.5377
Obs*R-squared	1.729855	Prob. Chi-Square(2)	0.4211

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/25/22 Time: 16:30
Sample: 2001 2019
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Date: 06/25/22 Time: 16:30
Sample (adjusted): 2001 2019
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.043	-0.043	0.0409	0.840
		2	-0.203	-0.206	1.0109	0.603
		3	-0.161	-0.189	1.6585	0.646
		4	0.127	0.065	2.0854	0.720
		5	-0.108	-0.179	2.4166	0.789
		6	-0.025	-0.040	2.4359	0.876
		7	0.074	0.050	2.6190	0.918
		8	0.114	0.056	3.0900	0.929
		9	0.069	0.140	3.2794	0.952
		10	-0.266	-0.234	6.4235	0.779
		11	-0.024	0.005	6.4524	0.842
		12	-0.167	-0.282	8.0503	0.781

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

من الجدول نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

4.6.4. اختبار ثبات التباين: للكشف عن ثبات التباين نستخدم الاختبار التالي:

الجدول رقم(3-8): نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.174244	Prob. F(3,15)	0.9122
Obs*R-squared	0.639831	Prob. Chi-Square(3)	0.8873
Scaled explained SS	0.811777	Prob. Chi-Square(3)	0.8466
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 06/25/22 Time: 16:31 Sample: 2001 2019 Included observations: 19			

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات التباين.

5.6.4. اختبار الاستقرارية: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (07-03): نتائج اختبار إستقرارية النموذج

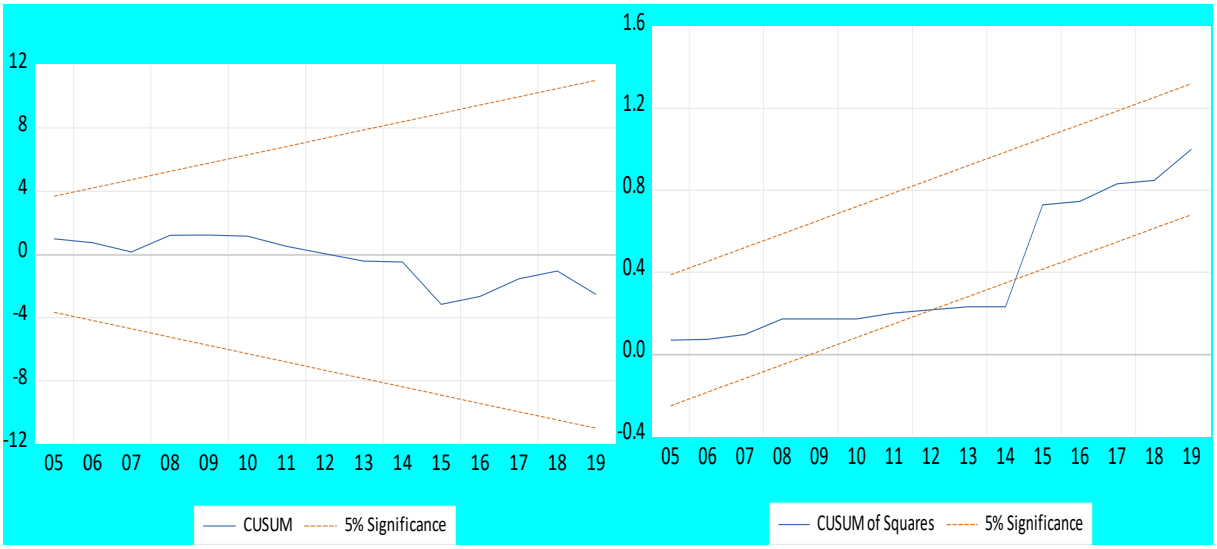

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

6.6.4. تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL

✍ علاقة الأجل القصير:

يوضح الملحق رقم 01 التأثير الموجب لحجم التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفع حجم التجارة بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 9.67%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن الحركة التجارية لقطاع العالم الخارجي لها تأثير كبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، سواء جانب الصادرات أو الواردات، فزيادة الصادرات يساعد بشكل كبير في الرفع من مناصب الشغل المحلية وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع الواردات قد يساهم في الرفع من النشاطات الإنتاجية وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بالرغم من أن الواردات تعتبر عبأ على الاقتصاد إذا كانت واردات استهلاكية بحتة.

هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته ($CointEq(-1)=-0.82$)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والاشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

✍ علاقة الأجل الطويل:

يوضح **الملحق رقم 02** أن حجم التجارة الخارجية يؤثر في النمو الاقتصادي، لكنه غير معنوي إحصائيا وبالتالي لا يوجد أثر للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

خلاصة الفصل:

انطلاقا مما سبق تبين أن سياسة التجارة الخارجية للجزائر سايرت مختلف التطورات التي عرفها الاقتصاد الوطني في مجمله فكانت الانطلاقة بتبني فكرة الرقابة باستخدام تدابير وأدوات.

كما حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لمحددات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 بالإضافة الى استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL وذلك لتحقق من عدم وجود علاقة طويلة الاجل الأمد بينهما.

خاتمة

خاتمة

التجارة الخارجية عامل مهم في نمو أي اقتصاد فقد لعبت التجارة الخارجية في الجزائر دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية وزيادة الصادرات، فهي وجهات التصدير الرئيسية للبلاد هي أوروبا وأمريكا وآسيا وأفريقيا، مما ساعد الاستخدام المتزايد لاحتياطيات النقد الأجنبي بالإضافة إلى سيطرة الحكومة المركزية القوية على النظام المصرفي في الحفاظ على مستويات عالية من السيولة الخارجية التي تدعم الاستثمار المنتج محليًا وكذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الاستثمار الأجنبي المباشر).

تم الاعتراف بالتجارة الخارجية كأحد أهم عوامل النمو الاقتصادي، فإن التجارة الخارجية تخلق قيمة مضافة لبلد ما عن طريق إدخال سلع وخدمات جديدة يمكن بيعها محليًا أو تصديرها إلى بلدان أخرى، كما أنها توفر التدفق النقدي الأساسي للبلد، والذي يتم استخدامه بعد ذلك لسداد الديون والإنفاق الحكومي والاحتياجات الاقتصادية الحرجة الأخرى.

اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى: تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية للاستفادة من التخصص والتقسيم الدولي.

تجارة الخارجية لها دور إجابي وأداة رئيسية للاستفادة من التخصيص والتقسيم الدولي حيت أنها تمثل القطاع الذي يستطيع جذب الاستثمار الأجنبي والتعامل مع متغيرات الأسواق الأجنبية، مما يوفر رؤوس الأموال. مما يحقق **صحة الفرضية.**

الفرضية الثانية: تتأثر المبادلات التجارية بعدة متغيرات التي تؤثر على التنمية والنمو الاقتصادي.

التنمية الاقتصادية مفهوم شامل يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي ويعبر عن التغيرات النسبية في الناتج المحلي الإجمالي. الأجيال الحالية والمستقبلية مما يؤكد صحة الفرضية أي أن المبادلات التجارية لها تأثير على النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: قد تكون هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة كما أن حجم التجارة الخارجية يؤثر في النمو الاقتصادي، لكنه غير معنوي إحصائيا وبالتالي لا يوجد أثر للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مما يؤكد **صحة الفرضية.**

خاتمة

نتـائج الدراسة:

توصلت الدراسة الحالية إلى عدة نتائج تجيب على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية الموضوعة في المقدمة، هذه النتائج كما يلي:

- نستخلص أن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي، حيث أنها تفسر التبادل في الواقع ما بين الدول دول الشمال ودول الجنوب.
- توجد في الواقع عدة عوامل من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني.
- التجارة الخارجية لها عدة أثار على العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، الدخل القومي، توزيع الدخل.
- تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم شامل يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي الذي يعبر عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، فهي عملية تشمل التغير النوعي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تطور مفهومها ليرتبط بكل من التنمية البشرية والتي تعني مدى توفر معايير الرفاه الاجتماعي من حيث التعليم والصحة والمشاركة السياسية، والتنمية المستديمة التي تهتم بالمجال البيئي ومدى إحداث توافق بين احتياجات الجيل الحالي والاجيال القادمة.
- هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أن نلاحظ أن هناك ارتباط وثيق بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، غير أنه يجب أن نفرق بين هذين المفهومين.
- النمو الاقتصادي يعني الزيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي زيادة في ثروة البلد.
- تساهم التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية وخلق قيم مضافة.

الاقتراحـات:

على ضوء عرض نتائج الدراسة تعرض الدراسة عددا من اقتراحات نذكر منها:

- إعطاء أهمية كبيرة للدراسات الاقتصادية القياسية حول المواضيع الخاصة بالتوازنات على المستوى الاقتصادي الكي.
- السعي لدعم القطاعات الإنتاج المحلية وخاصة أن الجزائر تمتلك عنصر رأس المال لتمكن من سد حاجيات السوق المحلية.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال تشجيع قطاع التجارة الخارجية.

- فتح المجال أمام المؤسسات الناشئة لتصدير منتجاتها وذلك لزيادة قدرتها الإنتاجية وتحسين منتجاتها لكي تستطيع المنافسة.

آفاق الدراسة:

- إمكانية جعل القطاع التصديري محرك للنمو.
- آثار التحرير التجاري على التغيرات المناخية في العالم.
- أهمية تطوير قطاع التجارة الخارجية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. جاسم محمد منصور. (2013). التجارة الدولية. عمان: دار زهزان للنشر والتوزيع.
2. حسام علي داوود. (2002). اقتصاديات التجارة الخارجية. عمان: دار المسيرة للنشر والتزيع.
3. حمدي عبد العظيم. (2000). اقتصاديات التجارة الدولية. الأردن: دار النهجة للطباعة والنشر.
4. داود حسام على، و خالد محمد السواعي. (2013). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. عمان– الاردن: دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع.
5. رشاد العطار. (2000). التجارة الخارجية. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
6. إبراهيم نعمة الله نجيب. (2012). مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي. الاسكندرية–مصر: مؤسسة شباب الجامعية.
7. رعد حسن الصرن. (2000). أساسيات التجارة الدولية المعاصرة. سوريا: دار الرضا للنشر.
8. سامي، و عفيفي حاتم. (2003). اقتصاديات التجارة الدولية. عمان: مطبعة الاسراء.
9. شقيري، و موسى وآخرون نوري . (2015). التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
10. عادل أحمد حشيش، و مجدي محمود شهاب. (2003). أساسيات الاقتصاد الدولي. مصر: منشورات الجلبي المقوقية.
11. محمد ناجي حسن خليفة. (2001). النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم . مصر: دار القاهرة.
12. محمد يونس، و آخرون. (2015). التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية. دار التعليم الجامعي.
13. محمود الوادي. (2007). الأسس في علم الاقتصاد. عمان، الطبعة العربية: دار اليازوزي.
14. مكيد علي. (2007). الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
15. نداء محمد الصوص. (2008). التجارة الخارجية. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
16. نداء محمد الصوص. (2011). التجارة الخارجية. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

17. يوسف مسعداوي. (2010). دراسات في التجارة الدولية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

18. السيد محمد السريتي، و على عبد الوهاب نجا. (2008). النظرية الاقتصادية الكلية. الاسكندرية: الدار الجامعية.

19. السيقو وليد إسماعيل. (2006). مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي. عمان- الاردن: الأهلية للنشر والتوزيع.

20. عبد الرحمن، و واخرون يسري. (2006). الاقتصاد الدولي. الاسكندرية: الدار الجامعية.

21. عبد القادر محمد، و عطيه عبد القادر. (2003). اتجاهات جديدة في التنمية. الاسكندرية-مصر: الدار الجامعية.

22. عبد المطلب عبد الحميد. (2000). النظرية الاقتصادية. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

عبد المطلب عبد الحميد. (2002). السياسات الاقتصادية(تحليل كلي). القاهرة: مجموعة النيل العربية

23. عمر صخري. (2005). التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

24. علي عبد الفتاح أبو شرار. (2015). الاقتصاد الدولي- نظريات وسياسات. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

مذكرات:

1. بوكونة نورة. (2011-2012). تمويل التجارة الخارجية في الجزائر. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

2. شيخي حفيظة. (2012). ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي" المنظمة العالمية للتجارة". الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران: مذكرة ماجستير.

3. عبد القادر عبيدلي. (2005-2014). تنافسية اقتصاديات الدولية العربية في ظل تحرير التجارة الدولية. ورقلة، علوم التسيير، تجارة دولية: جامعة قاصدي مرباح. تاريخ الاسترداد 2016-2017

4. عميش عائشة. (2018). دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذجARDL. الجزئر، جامعة الشلف: مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات

5. مختاري فتيحة، و بلحاج فراجي. (2017). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة قياسية باستخدام نمودج ARDL للفترة 2015/1990. الجزائر، جامعة بشار: مجلة البشائر الاقتصادية

6. مليك محمودي، و بركان يوسف. (2016). محددات النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014). الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر.

7. منى حامد. (2004-2005). علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني. مذكرة لنيل شهادة الماجستير دراسة اقتصادية، كلية الحقوق الاقتصادية: جامعة ورقلة.

8. وعيل ميلود. (2013-2014). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.

9. رفيق نزاري. (2007-2008). الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. باتنة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع اقتصاد دولي: جامعة الحاج لخضر.

10. صدر الدين، و صواليلي. (2005-2006). النمو والتجارة الدولية في الدول النامية. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: اطروحة دكتوراه.

مجلات وأوراق بحثية:

1. بوالكور نور الدين. (2018). محددات البطالة في الجزئر خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL. الجزائر: حوليات جامعة الجزائر1.

2. سي محمد كمال. (2015). اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر. الجزائر، جامعة الشلف: مجلة اقتصادية شمال افريقيا.

3. علاوة محمد لحسن. (2012). تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير(10)، 13.

4. محمد مسعى. (2012). سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها النمو. جامعة ورقلة: مجلة الباحث.

المواثيق والتقارير

الميثاق الوطني. (1964). مجموعة نصوص مصادق عليها من طرف المؤتمر الاول لحزب جبهة التحرير الوطني. الطبعة الوطنية الجزائرية.

المواقع الالكترونية

موقع الجمارك الجزائريةWWW.douane.gov.dz

الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.DZ

موقع البنك العالمي WWW.BANQUEMONDIALE.ORG

الملاحق

ملحق 01: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TC)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/25/22 Time: 16:43
Sample: 2000 2019
Included observations: 19

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XM)	9.672856	4.889302	1.978371	0.0666
CointEq(-1)*	-0.823321	0.214766	-3.833575	0.0016

R-squared	0.581435	Mean dependent var	-0.063158
Adjusted R-squared	0.556813	S.D. dependent var	3.110415
S.E. of regression	2.070673	Akaike info criterion	4.392925
Sum squared resid	72.89068	Schwarz criterion	4.492340
Log likelihood	-39.73279	Hannan-Quinn criter.	4.409750
Durbin-Watson stat	2.026133		

المصدر: مخرجات **Eviews 12**

ملحق 02: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TC)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/25/22 Time: 16:29
Sample: 2000 2019
Included observations: 19

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.595141	2.331839	1.970608	0.0675
TC(-1)*	-0.823321	0.239049	-3.444145	0.0036
XM(-1)	-2.956476	3.850285	-0.767859	0.4545
D(XM)	9.672856	5.376403	1.799132	0.0921

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XM	-3.590917	4.835988	-0.742541	0.4692
C	5.581229	2.824835	1.975772	0.0669

EC = TC - (-3.5909*XM + 5.5812)

المصدر: مخرجات **Eviews 12**